الفضائح الجنسية
تطال الكنيسة الكاثوليكية

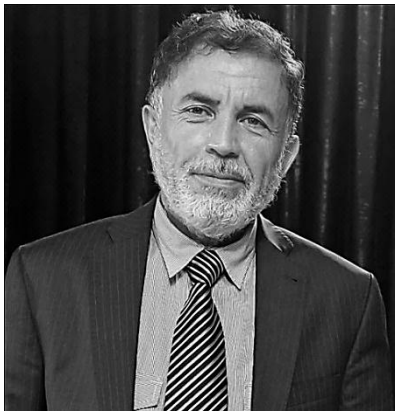

أ.د. فرست مرعي

لمحة عن تاريخ الكنيسة الكاثوليكية

✍ الكنيسة الكاثوليكية في الحقيقة مصطلح واسع جداً، ظهر للمرة الأولى في عام ١١٠م في رسالة من القديس (إغناطيوس) إلى أهل (سميرنا) (= أزمير)، حيث جاء فيها: "حيث يكون الأسقف، هناك يجب أن تكون الرعية، كما أنه حيث يكون المسيح، هناك تكون الكنيسة الكاثوليكية".

بالطبع لم تكن حينها الكنيسة الكاثوليكية التي نعرفها اليوم قائمة، ويُعتقد أنّه قصد بذلك (الكنيسة الجامعة)، وذلك للتمييز عن باقي الكنائس التي كانت موجودة حينها. وقد تم التأكيد على مصطلح (الكنيسة الكاثوليكية) في مرسوم (تسالونيكي)، الذي أصدره الإمبراطور (ثيودوسيوس الأول) عام ٣٨٠م، وهو آخر إمبراطور للإمبراطورية الرومانية الموحدة، حيث انقسمت بعد وفاته إلى شطرين: شرقية بيزنطية، وغربية رومانية، وقد

جعل فيه المسيحية ديناً وحيداً أي رسمياً للإمبراطورية، لكن ما ذُكر في المرسوم تحديداً هو المسيحية الكاثوليكية.

في عام ٤٥١م انعقد المجمع الخلقيدوني في مدينة (خلقيدونية)، بالقرب من مدينة استنبول الحالية، والذي يُعد المجمع المسكوني الرابع، وقد نجم عنه انشقاقٌ بسبب الاختلافات في الكريستولوجيا (طبيعة السيد المسيح، وهل هي إلهية أم بشرية – أي طبيعة واحدة، أم طبيعتين)؛ أدى لحدوث الانفصال بين الكنائس المشرقية (السريانية، والقبطية، والأرمنية) من جهة، والتي ادعت بأن للمسيح طبيعة واحدة إلهية، والكنيستين الرومانية والبيزنطية، من جهة أخرى، واللتان كانتا حينها كنيسة واحدة، واللتان ادعتا بطبيعتين للسيد المسيح: إلهية وبشرية في آنٍ واحد.

وفي عام ١٠٥٤ م حدث ما سُمي الانشقاقَ العظيم، وهو انشقاق الكنائس الشرقية والغربية الخلقيدونية عن بعضها، لأسباب عديدة؛ عقائدية وقومية، مشكلةً بذلك فرعين: فرع غربي كاثوليكي في روما، وفرع شرقي بيزنطي أرثوذكسي- في القسطنطينية (استنبول الحالية).

سبقِ الانشقاق العظيم الذي وقع بشكل رسميَ في العام ١٠٥٤م، العديد من الخلافات الكنسية، والنزاعات اللاهوتية، بين الشرق الإغريقي والغرب اللاتيني، كان من بين هذه الخلافات البارزة مسألة انبثاق الروح القدس من الأب والابن Filioque ، كما هو الأمر في الكنيسة الشرقية، أو من الأب لوحده، في الكنيسة الغربية. وهذه إضافة تاريخية لم ترد في قانون الإيمان النيقاوي (= مجمع نيقية عام٣٢٥م). ومسألة ما إذا يجب استعمال الخبز المخمّر في الأفخارستيا أم لا، فالكاثوليك يقدمون القربان المقدس من الفطير، وليس من الخمير، وسر الأفخارستيا، أو سر التناول أو القربان المقدس، كلمة معناها اللغوي الشُكر، وهي تعريب للكلمة اليونانية εὐχαριστέω (أقول شكرًا)، وسر الأفخارستيا هو أحد الأسرار السبعة المقدسة في الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية، أو أحد السرين المقدسين في الكنيسة البروتستانتية، وهو تذكير بالعشاء الذي تناوله يسوع المسيح بصحبة تلاميذه عشية آلامه. (لوقا ١٩:٢٢؛ متى ٢٦:٢٦ ؛ مر ٢٢:١٤ ؛١قور ٢٣:١١-٢٥). ويحتفل بها في جماعة المؤمنين، لأنها التعبير المرئي للكنيسة، والاحتفال يكون بصيغة تناول قطعة صغيرة ورقيقة من الخبز (تعرف بالبرشان)، التي تمثل جسد يسوع، وأحياناً تذوق أو غمس قطعة الخبز في القليل من الخمر، الذي يمثل دم يسوع. والخلاف الآخر هو أحقية ادعاء بابا روما بامتلاكه سلطة بابوية عالمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن حملات الفرنجة، التي سميت حروباً صليبية، لإلباسها القناع الديني، جاءت بحجة الانتصار لمسيحيي الشرق ضد الظلم الواقع عليهم من المسلمين، فكانت النتيجة أن دمرت الحملة الصليبية الرابعة مدينة القسطنطينية؛ عاصمة المسيحية الشرقية، في شهر نيسان ع سنة ١٢٠٤م، بعدما انحرفت عن مسارها نحو الأراضي المقدسة، تلبية لشهوات الأطماع، وارتكب الفرنجة اللاتين جرائم كبرى، منها أنهم "في كنيسة آيا صوفيا العظيمة... أجلسوا مومساً فوق عرش البطريرك (الأرثوذكسي)، حيث غنت أغنيات فرنسية فاحشة، بينما أدخل آخرون خيولهم وبغالهم إلى الداخل لتبول وتتغوط فوق أرضها. أما في الشوارع، فلم يوفروا أحداً، فجردت الراهبات، وعرين من ملابسهن، وانتهكت أعراضهن، وأجبرت النساء والفتيات على البغاء والفحش بشكل لا يوصف، وحطمت رؤوس الأطفال مثل قشور البيض في ضربها على الجدران، وضربها بأعقاب أحذية الجنود..."[1]، وأقام الغزاة دولة لاتينية مكان الإمبراطورية البيزنطية، استمرت إلى سنة ١٢٦١م. والمهم هو الأثر الدائم لذلك، حيث لم تتعاف الإمبراطورية البيزنطية من الضعف الذي أصابها من الاجتياح اللاتيني، حتى لحظة فتح العثمانيين القسطنطينية بعد قرنين. (ينظر: أنتوني بردج، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة: أحمد غسان سبانو ونبيل الجيرودي، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م، ص ٢٣٤؛ أرنست باركر، الحروب الصليبية، ترجمة: السيد الباز العريني، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ص١٤).

ومن جهة أخرى، فإن الكاثوليك برأوا اليهود من سفك دم السيد المسيح استناداً إلى مقررات المجمع المسكوني الثاني، الذي عقد في سنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٥م، فيما لا يبرىء الأرثوذكس اليهود من تهمة قتل وصلب السيد المسيح (عليه السلام)، لأنهم طالبوا (بيلاطس البنطي)، الوالي الروماني على فلسطين، بصلبه. (انظر: إنجيل يوحنا ٦:١٩؛ يو ١٥:١٩؛ إنجيل متى ٢٥:٢٧؛ إنجيل مرقص ١٣:١٥؛ مر ١٥:١٥؛ إنجيل لوقا ٢٢:٢٣؛ لو ٢٣:٢٣).

فضلاً عن ذلك، فإن موقع بطريرك القسطنطينية المسكوني، فيما يتعلق بالنظام البطريركي الخماسي، وهو نظام ترتيب كنسي دعمته الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية تاريخياً، صيغت قواعده من قوانين الإمبراطور الروماني البيزنطي (جستنيان الأول) (٥٢٧-٥٦٥م). في هذا النظام يحكم الكنيسة المسيحية بطاركة الكراسي الأسقفية الخمسة الرئيسية للإمبراطورية الرومانية: روما، والقسطنطينية، والأسكندرية ، وأنطاكية، والقدس.

وأدى الإصلاح البروتستانتي، بين عام١٥١٧ إلى ١٥٣٠م، إلى انفصال الطوائف البروتستانتية عن الكنيسة الكاثوليكية، على يد الراهب الألماني (مارتن لوثر)، وآخرين جاؤوا من بعده كـ(زوينكلي) وغيره.

الكنيسة الرومانية الكاثوليكية هي أكبر الكنائس المسيحية، مع ما يقرب من ١.٣ مليار كاثوليكي مُعمّد في جميع أنحاء العالم، اعتباراً من عام ٢٠١٦م، رأسها هو البابا أسقف روما، وبحسب تقليدها الكنسي خليفة بطرس تلميذ يسوع المسيح، لقبها الرسمي هو الكنيسة المقدسة الكاثوليكية الرسولية، وباعتبارها "أقدم مؤسسة دولية تعمل باستمرار"، فقد لعبت دوراً بارزاً في تاريخ وتطور الحضارة الغربية، إلى جانب الأرثوذكسية الشرقية والبروتستانتية.

تتبع الكنيسة الكاثوليكية في الشرق كنائس عديدة في شراكة كاملة معها، تعرف بالكنائس الكاثوليكية الشرقية. وعلى مر القرون طورت الكنيسة الكاثوليكية منظومة لاهوتية معقدة، وثبتت بنية إدارية فريدة، تحكمها البابوية، أقدم ملكية مطلقة مستمرة في العالم. رئيسها الحالي هو (البابا فرانسيس)، وتقع الإدارة المركزية للكرسي الرسولي في مدينة (الفاتيكان)، داخل مدينة (روما) في إيطاليا.

يستند اللاهوت الكاثوليكي على (قانون نيقية) للإيمان، الذي صدر عام٣٢٥م. تعلم الكنيسة الكاثوليكية أنها كنيسة واحدة، جامعة، مقدسة، ورسولية، التي أسسها يسوع المسيح. وبأن أساقفتها هم خلفاء رسل يسوع. وأن البابا هو خليفة القديس بطرس، وعليه مُنح الأسبقية من قبل يسوع المسيح. وتؤكد أنها تمارس الإيمان المسيحي الأصلي، وتحتفظ بالعصمة، وتنتقل من خلال التقاليد المقدسة. وتعكس الكنيسة اللاتينية، والكنائس الكاثوليكية الشرقية الثلاثة والعشرون، إلى جانب الجماعات والأوامر الرهبانية المختلفة، مجموعة متنوعة من التأكيدات اللاهوتية والروحية في الكنيسة.

من أسرارها السبعة: هو سـ ر القربان المقدس الرئيسيـ والذي يُحتفل به من خلال الليتورجية في القداس، كما يتم تبجيل مريم العذراء في الكنيسة الكاثوليكية كثيوتوكس وملكة السماء، وهو مصطلح لاهوتي مسيحي يطلق على السيدة مريم العذراء، ويستخدم في الأرثوذكسية المشرقية، والأرثوذكسية الشرقية، والكنائس الكاثوليكية الشرقية. والمصطلح اليوناني مركب من كلمتين يونانيتين، وتعني الولادة، أو الوضع. ولذا، فإن ثيوتوكس تعني والدة الإله. وفي سنة ٤٣١، اعترف المجمع المسكوني الثالث بهذا المصطلح على أنه مصطلح صحيح، وأن (مريم العذراء) هي والدة الإله، لأن ابنها يسوع هو شخص يجمع بين كلا من صفتي الألوهية والبشرية. وتخص لها تكريماً في العقائد والإخلاصات، ويشمل تدريسها

التقديس من خلال الإيمان والتبشير بالإنجيل، وكذلك التعليم الاجتماعي الكاثوليكي، الذي يؤكد على الدعم التطوعي للمرضى والفقراء والمصابين من خلال أعمال الرحمة الجسدية والروحية.

ولا يمكن اعتبار رفض (نسطور)، بطريرك القسطنطينية، تسمية مريم والدة الله، مرتبطًا بها بشكل مباشر، بل إن (نسطور)، وكذلك الكنائس التي لا تزال تتبع عقيدته، وهي: كنيسة المشرق الآشورية، وكنيسة المشرق القديمة، يقرّون مبدأ تبجيل العذراء وإكرامها؛ غير أن الخلاف الناشئ حول اللقب يأتي من الخلاف حول يسوع نفسه؛ آمن (نسطور) - كسائر المسيحيين - بالثالوث الأقدس، لكنه رفض اعتبار الابن ثاني الأقانيم الإلهية، حسب المعتقدات المسيحية هو يسوع، بل ظهر الابن أو تجلى في يسوع وقت العماد. وبناءً على نظرته نحو يسوع، وجد (نسطور) أن لقب (والدة الله) يعتبر هرطوقيًا، وأنه يجب استبداله بلقب (والدة المسيح).

الكنيسة الكاثوليكية هي أكبر مؤسسة غير حكومية للتعليم والرعاية الصحية في العالم. ومثلت هذه الكنيسة القوة الروحية الأساسية في تاريخ الحضارة الغربية. وتقوم الكنيسة بإدارة المدارس والجامعات والمستشفيات والملاجئ ودور العجزة حول العالم. وكوّن الكاثوليك، في بعض الأقطار التي تسكنها غالبية كاثوليكية، أحزابًا سياسية قوية. وكان للكنيسة الكاثوليكية أثر كبير في تاريخ أوروبا السياسي والثقافي والأدبي والفني. لقد أثرت الكنيسة الكاثوليكية على الفلسفة والثقافة والعلوم والفن الغربي. ويعيش الكاثوليك في جميع أنحاء العالم؛ من خلال البعثات، والشتات، والتحولات الدينية، منذ القرن العشرين.

تعرف هذه الكنيسة بـ(الرومانية)، بسبب جذورها التاريخية التي ترجع لمدينة (روما). وبشكل عام، فإن مصطلح (الرومانية الكاثوليكية) بدأ استخدامه في بريطانيا في القرن التاسع عشر، وذلك للتمييز بين كنيسة روما والكنائس الأخرى التي تدعو نفسها كاثوليكية أيضاً. وعبارة (الكنيسة الرومانية) تستعمل رسمياً للحديث عن أسقفية روما، أما لفظة (الكاثوليكية)، فتعني باليونانية (الجامعة). ويعتبر (إغناطيوس الأنطاكي) أول آباء الكنيسة استعمالاً لهذا المصطلح، ويمكن تعريف الرومان الكاثوليك ببساطة على أنهم مسيحيون في شركة إيمانية مع البابا.

حسب التقليد الكاثوليكي، والمذهب الكاثوليكي، فقد تأسست الكنيسة الكاثوليكية من قبل يسوع المسيح في القرن الأول، في منطقة يهودا (= بيت المقدس، وأطرافها)، ضمن الإمبراطورية الرومانية. ويسجل (العهد الجديد) أن يسوع بدأ بالتعليم، وعيّن الرسل، وعلمهم، لمواصلة عمله.

الكنيسة الكاثوليكية تقول إن الروح القدس حلّ على الرسل (= الحواريين)، في حدث يعرف باسم (عيد العنصرة). والمذهب الكاثوليكي يعلم أن الكنيسة الكاثوليكية المعاصرة هي استمرار للمجتمع المسيحي في وقت مبكر، ويفسر اعترافات (بطرس) وجدت في (إنجيل متى)، وتعيين المسيح الرسول بطرس، وخلفائه الباباوات، أساقفة لـ(روما)، ليكون الرئيس الزمني لكنيسته، وهو المذهب المعروف باسم الخلافة الرسولية.

خلافاً لمعظم الديانات في الإمبراطورية الرومانية، تطلب المسيحية من أتباعها نبذ جميع الآلهة الأخرى. وهي ممارسة اعتمدت من اليهودية، مما كان يعني رفض المسيحيين الانضمام لاحتفالات وثنية، ولم يتمكنوا من المشاركة في الكثير من ميادين الحياة العامة. وهو ما تسبب في خوف غير المسيحيين، بما في ذلك السلطات الحكومية، من إغضاب الآلهة؛ مما قد يهدد السلام والرخاء للإمبراطورية؛ فبدأت الاضطهادات، مما أدى إلى السمة المميزة لفهم الذات المسيحية، حتى تم قبول المسيحية في القرن الرابع الميلادي، في (مرسوم ميلان)، عام ٣١٣م، الذي أصدره الإمبراطور (قسطنطين الأول) (٣٠٦ – ٣٣٧م)، وفيما بعد تبنى الإمبراطور (ثيودوسيوس الأول)(٣٤٧ – ٣٩٥م)، المسيحية، في عام ٣٨٠م، وجعل منها ديناً وحيداً للإمبراطورية في العام ٣٩١م. بعدها قسم (ثيودوسيوس الأول) (يطلق عليه أيضًا اسم العظيم) الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين: الأول القسم الشرقي، ومنحه لولده (آركاديوس)، وسمّاه الإمبراطورية الرومانية الشرقية (وجعل عاصمتها القسطنطينية)، والقسم الثاني الغربي لولده (هونوريوس)، وسمّاه الإمبراطورية الرومانية الغربية (مع عاصمة بلاده في مدينة ميلانو).

وبعد تدمير الإمبراطورية الرومانية الغربية عام ٤٧٦م، على يد (الهون)، كانت المسيحية الغربية عاملاً رئيسياً في الحفاظ على الحضارة الكلاسيكية: الفن الكلاسيكي ومحو الأمية. وتجدر الإشارة إلى أن البابا (بنيديكتس السادس)(٤٨٠ – ٥٤٣م)، من (نورسيا)، قد أسس الرهبنة الغربية، وبدا لها تأثير هائل على الثقافة الأوروبية، عن طريق الاستيلاء على التراث الروحي للكنيسة الرهبانية في وقت مبكر. وخلال هذه الفترة أصبحت (أيرلندا) مركزاً للتعليم والتبشير في وقت مبكر، وساهمت في انتشار المسيحية في جميع أنحاء قارة أوروبا.

وخلال العصور الوسطى كان للكنيسة الكاثوليكية تأثير على الحضارة الغربية، استمر حتى العصور الحديثة، ففي عصر النهضة اشتهر العديد من الناس، مثل: رافاييل، مايكل أنجلو، ليوناردو دافينشي، بوتيتشيلي، انجيليكو فرا، تينتوريتو، تيتيان، برنيني، وكارافاجيو، وغيرهم من الفنانين الذين رعتهم الكنيسة. أما الرهبان الكاثوليك، فعملوا نوتات موسيقية من أجل تلحين القداس في جميع أنحاء الكنيسة؛ مما ساعد على تطوير الموسيقى والتلحين،

وأدى هـذا التقليـد، برعايـة الكنيسـة المبـاشرة، إلى نشـوء وتطـور الموسـيقى الكلاسـيكية الأوروبية، ومشتقاتها الكثيرة.

قـام القديسـان (فرنسـيس الأسـيزي)، و(دومينيـك دي غوزمـان)، مؤسسي الأخويـات اليسـوعية (الجزويـت)، والدومنيكيـة، خـلال القـرن الثالـث عشـر، بتأسـيس الكثـير مـن المؤسسات الصحية، والتعليميـة، وغيرهـا مـن المؤسسـات الاجتماعيـة، وسـاهموا في إغنـاء الناحية الفكرية أيضاً.

وتشترك الكنيسة الرومانية الكاثوليكيـة بالمعتقـدات الدينيـة الأساسـية نفسـها للكنـائس المسيحية الأخرى، خصوصاً الكنائس الأرثوذكسية الشـرقية والمشـرقية، بمـا في ذلـك قبـول تعاليم الكتاب المقدس (بحسب فهمها لـه)، وقبـول العقائـد المقـررة في المجـامع الكنسـية خلال القرون الميلادية الأربعة الأولى (مجمع نيقية ٣٢٥م، ومجمع القسطنطينية ٣٨١م).

وعلى أية حال، فلعقيدة الخلافة الرسولية أهمية عظمى في الإيمان الكاثوليكي، لأنها تؤكد أن البابا (ممثل المسيح على الأرض)، وأن الأساقفة يمتلكون – بدرجات مختلفـة – السـلطة الروحية التي وهبها يسوع المسيح لتلاميذه، فما يقرره البابا منفرداً، أو مـع بقيـة أسـاقفته في المجامع الكنسية، يعتبر معصوماً عندما يتعلق بقضايا التعليم العقائدي أو الأخلاقي.

وبخصوص تنظيم الكنيسة، يوجـد داخـل الكنيسـة الكاثوليكيـة مجموعـة مـن التقاليـد الكنسية، فإلى جانب التقليد الروماني اللاتيني، الذي ينتمي لـه غالبيـة الكاثوليـك، تحتضـن الكنيسة خمسة تقاليد شـرقية، تتبعهـا كنـائس كاثوليكيـة شـرقية، جميـع هـذه التقاليـد، والمرجعيات، لها تنظيمها الخاص، وقيادتها الذاتية، تحت سلطة البابا، وهي محمية مـن أي محاولة لتحويلها للتقليد اللاتيني.

الكنائس الكاثوليكية الشـرقية:

١- التقليد البيزنطـي: كنيسـة الـروم الملكيـين الكاثوليـك، تتشـارك بـه مـع الكنـائس الأرثوذكسية الشـرقية (التي لا تتبع روما)، ويتواجد أتباعها في تركيا وسوريا والأردن ولبنـان وفلسطين.

٢- التقليد الأنطاكي: الكنيسة المارونيـة، والكنيسـة السـريانية الكاثوليكيـة. هـو أيضـاً تقليد الكنيسة السـريانية الأرثوذكسـية (التـي لا تتبـع رومـا)، ويتواجـد أتباعهـا في لبنـان وسوريا والأردن وفلسطين.

٣- التقليـد الإسـكندري: الكنيسـة القبطيـة الكاثوليكيـة. هـو أيضـاً تقليـد الكنيسـة القبطية الأرثوذكسية (التي لا تتبع روما)، ويتواجد أتباعها في مصـر حصـراً، وبصـورة قليلـة في أثيوبيا والسودان.

٤- التقليد الكلداني: الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، هو أيضاً تقليد الكنيسة النسطورية (التي لا تتبع روما). ويتواجد أتباعها في العراق حصراً.

٥- التقليد الأرمني: الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية، تتشارك به مع الكنيسة الأرمنية الرسولية الأرثوذكسية الشرقية (التي لا تتبع روما). ويتواجد أتباعها في لبنان حصراً، وبصورة أقل في سوريا والعراق.

بغض النظر عن الكنائس الكاثوليكية الشرقية، والإرساليات، تنتظم الكنيسة الكاثوليكية في أبرشيات (مفردها أبرشية) يرأسها أسقف يعين بشروط خاصة من قبل البابا، وتتألف كل أبرشية من مجموعة رعيات، تمتلك كل واحدة منها كنيسة أو مبنى للصلاة وقسيس. يدير البابا الأساقفة بشكل أساسي عن طريق تشريع عام، وتنشغل حكومته، المؤلفة من مجموعة من الكرادلة، بأمور ذات أهمية عامة، كالإرساليات، والعلاقات الدولية.

ومن جانب آخر، هناك أخويات، أو تنظيمات رهبانية للرجال والنساء: كاليسوعيين، والدومنيكان، والكبوشيين، والكرمليين، وغيرهم، تتقاطع مع حدود الأبرشية، يكون مجال عملها الحياة الديرية، والأنشطة غير الرعوية، وأيضاً في المدارس. وتدير الجماعات الرهبانية - عادةً - إرساليات في الخارج، ومستشفيات، ومؤسسات تعليمية مختلفة المستويات، ويعتمد أعضاؤها بشكل رئيسي على المعونات، بينما يعتاش قساوسة الكنائس المحلية من رواتب ثابتة، يحددها الأسقف.

والسواد الأعظم من رجال الدين الكاثوليك هم من القساوسة، يدربون عادة، من أربع إلى ست سنوات، في معاهد لاهوتية، تتبع أبرشية المنطقة، أو جماعة رهبانية، أو الفاتيكان. ولا يسمح لرجال الدين الكاثوليك بالزواج (مع وجود استثناءات في الكنائس الكاثوليكية الشرقية، التي تبيح زواج الكهنة الذين لم يصلوا إلى رتبة الأسقفية فقط).

أما نسبة الكاثوليك في كل دولة حول العالم، فلا توجد إحصائية عالمية محددة لعدد الكاثوليك في العالم، وذلك مع وجود معايير مختلفة لتحديد عضوية أو هوية الكاثوليكي. ومع ذلك فمن المقدر أن نسبة الكاثوليك بين جميع الكنائس المسيحية، تبلغ النصف، مما يجعل الكنيسة الكاثوليكية أكبر الجماعات أو الطوائف الدينية في المسكونة، بعدد أتباع يتجاوز المليار مؤمن، موزعين على الشكل الآتي (بحسب إحصائية ٢٠٠٥م):

الأمريكيتين: ٤٩.٨ % من كاثوليك العالم (تقريباً ٥٤١ مليون).

أوروبا: ٢٥.٨ % من كاثوليك العالم (تقريباً ٢٨٢ مليون).

أفريقيا: ١٣.٢ % من كاثوليك العالم (تقريباً ١٤٣ مليون).

آسيا: ١٠.٤ % من كاثوليك العالم (تقريباً ١١٣ مليون).

أوقيانوسيا: ٠.٨ % من كاثوليك العالم (تقريباً ٩ مليون).

ما معنى البابوية

إن البابا هو رئيس الكنيسة الأعلى، وعندما ذهب بعض الحواريين (الرسل، في المصطلح المسيحي) إلى آسيا الصغرى، واليونان، لنشر المسيحية هناك، كان من بين المذكورين القديس (بطرس)، الذي أقامه السيد المسيح رئيساً على الرسل.(يوحنا: ١٥/٢١ – ١٧).

وفي سنة ٦٧م قتل الإمبراطور الروماني الوثني (نيرون) - والذي يوصف عهده بعصر الاضطهاد المسيحي - كلاً من القديس بطرس، والقديس بولص، في روما، وتم صلبهما. وحصد أرواح الكثير من المسيحيين أثناء توليه الحكم، وكان من ضمن ما يعتقد أنهم استشهدوا في عصره هما القديسان: بطرس، وبولص.

ورغم أن الإصحاحات الأولى من (سفر الأعمال) لا تعرف الكثير عن حياة بطرس الرسول، سوى أنه ذهب إلى روما، ووفقاً للوثائق المسيحية أن بطرس عاش فى روما، لكنه قطعها بسبب اضطهاد نيرون للمسيحيين، حيث نصحه أصدقاؤه بأن يترك المدينة حتى لا يخسر فرصة استمرار التبشير، ولكن أثناء خروجه من المدينة، رأى يسوع داخلاً روما، فسأل يسوع عن وجهة ذهابه، فإجابه (أنا ذاهب لروما لأصلب)، فعاد إلى نفسه، ودخل المدينة ثانية فرحاً، فقبض عليه، وصلب مقلوباً، حسب طلبه. لكن هذه القصة يراها البعض خيالية، وتحمل الكثير من المبالغة. (جون درين، مدخل للعهد الجديد)[1].

أما بولس، الذي كان يلقب بشاؤول، فبعد اعتناقه المسيحية، حيث كان يهودياً في الأصل، جاب سوريا وآسيا الصغرى وقبرص واليونان، مبشراً بالدين الجديد، ومن ثم ذهب إلى روما، عاصمة الإمبراطورية الرومانية، وعاش فيها، حتى لاقى الاضطهاد على أيدى السلطات الرومانية، في زمن الإمبراطور نيرون، وبعد صدور مرسوم إمبراطوري بألا يكون أحد مسيحياً، قتل الكثير من المسيحيين، ومنهم القديس بطرس، والقديس بولس. (مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبا - الجزء الأول).

[1]- ويوضح مؤلف الكتاب أيضاً أنه يوجد في (روما) الكثير من بقايا العظام، وقبور ترجع لوقت مبكر، بعضها يعود إلى القرن الأول، بينما يشكك البعض في أن هذه القبور ليست لأشخاص مسيحيين، إلا أن الكاتب عاد وأكد أنه لا يوجد شك في استشهاد بطرس في عهد حكم نيرون، وأن قبره موجود في روما، رغم عدم وجود دليل على أنه مؤسس الكنيسة الرومانية مع بولس، وأن الكنيسة قد بنيت على قبره وقبر بولس.

ويجسد البابا، في نظر الكنيسة، وحدة الإيمان المنظورة، فأولوية البابا هي أساس لأولوية القديس بطرس، كما وردت على لسان السيد المسيح في الإنجيل المقدس (متى ١٦/١٨)، وتقوم أولوية البابا على أنه بقوة وظيفته هو الأول في مصف الأساقفة، فهو رئيس الكنيسة كلها، لذلك فهو يشد عرى الوحدة بين مختلف الكنائس، على اختلاف طقوسها وتقاليدها. ويزاول سلطته العليا عليها، بالتعاون مع الأساقفة. بينما لا يحق للأساقفة مزاولة هذه السلطة وحدهم، دون وجود رئيسهم، أي البابا - ولما كان البابا راعي كل المؤمنين، فهو يضع نفسه في خدمة الكنيسة جمعاء، ويشرف على الكنائس الخاصة، على اختلاف طقوسها، متمتعاً بالتقدم على الكنائس الخاصة أو المحلية. وبالرغم من أن الأساقفة يزاولون السلطة مباشرة في أبرشياتهم الخاصة، فللبابا - بقوة رئاسته - الحق بالتدخل في الأمور المهمة، فيبت فيها، أو بعوض عنه شخصاً يوليه حق البت فيها. أخيراً، فإن لاولوية البابا شأن مهم في الأمور العقائدية، وفي ما يخص السلطة والولاية، ولذلك فله الحق - بقوة رسالته، التي هي نشر الإنجيل-، و بعد استشارة الأساقفة، وطلب رأي المؤمنين، أن يصدر التعليمات الضرورية في أمور الدين، والآداب، لإنارة المؤمنين، وهدايتهم؛ وتعتبر تعاليمه معصومة من الغلط، نظراً لكونها صادرة عنه بعد تبادل الرأي بين أعضاء الكنيسة.

ونظراً للصلاحيات الدينية العظيمة التي يتمتع بها البابا ؛ يحق له أن يمارس مختلف السلطات: التشريعية، والتدبيرية (التنفيذية)، والقضائية. وقد يطيب للقارىء الكريم التعمق في بدايات تاريخ الكنيسة، ليبحث عن مواقف خاصة اتخذتها روما، أو أسقف روما، برهنت عن ممارسته للسلطة العليا كخليفة بطرس. (فرنسيس المخلصي، مدينة الفاتيكان، تعريب: يوسف حداد، مطبعة الأديب البغدادية، ١٩٧٤م، ص٨).

فالبعودة إلى أصول المسيحية، حيث نرى البابا (كليمانس) (٨٨ – ٩٧م)، رابع خلفاء بطرس، على كرسي روما، يمارس سلطته على (كنيسة قورنثيا)، وكان قسم من كبار القوم قد أبعدوا عن مراكزهم بطرق غير شرعية؛ فشعر البابا بمسؤوليته، وبسلطته، فكتب إليهم موبخاً، وأمر بإعادة المبعدين إلى أماكنهم. وهذا القديس (أغناطيوس الأنطاكي) (المتوفى سنة ٨٦م) له رسالة حررها سنة ١٠٧م إلى المؤمنين في روما، تؤكد مكانة خليفة بطرس، وأوليته في الكنيسة الجامعة. يقول (الأنطاكي): "إن الكنيسة المتقدمة في عاصمة الرومانيين، تتقدم أيضاً في المحبة..". (فرنسيس المخلصي، مدينة الفاتيكان، المرجع السابق، ص٨- ٩).

أما القديس (أيريناوس)، أسقف مدينة لوغدونوم - ليون في بلاد الغال - فرنسا (المتوفى سنة ٢٠٢م)، فإنه يشير في مؤلفاته، إلى الكنيسة المؤسسة في روما من قبل الرسولين المبجلين بطرس وبولس، ويضيف: "... إنها أعظم الكنائس، وأقدمها، وأكثرها شهرة". ثم

يعود ليؤكد أنها تتقدم على كل الكنائس الأخرى، فيكتب: " من أراد أن يتعلم العقيدة الحقيقية، فإنه يجدها في هذه الكنيسة الوحيدة، إذ فيها عقيدة الإيمان خالية من الشوائب، وقد تسلسلت من أساقفة هذه الكنيسة" . (إيرينيوس، كتابه ضد الهرطقات، ج٣، ص٢- ٣). https://arz.wikipedia.org

أما البابا (اسطيفان الأول) (٢٥٤ – ٢٥٧م)، فإنه يؤكد ـ كما ذكر فيرميليان ـ بأنه يدير كرسي بطرس الذي عليه أرسى المسيح أسس الكنيسة (ذكره القديس قبريانوس في رسالته ٧٥ ، ١٧).

هذه بعض الشهادت المذكورة عند الآباء الأقدمين، في أماكن مختلفة، وكلها تشير إلى مكانة الكنيسة الرومانية المرموقة، وتقدم أسقفها على سائر الكنائس. ولا بد من الاعترف بأن هذه الصدارة توسعت ونضجت على مدى الأجيال، وعلى إثر جولات لاهوتية طويلة.

يلاحظ أن البابوات منذ القرنين الرابع ثم الخامس دافعوا عن الامتياز الذي كانوا يتمتعون به، والذي جاءهم من المسيح. كما نرى الجماعات المسيحية تستغيث بالبابوات، وترفع دعواها إليهم في محنها، طالبة البت في الأمور، وإصدار الحكم الأخير. وبعض المجامع ـ كالمجمع السرديني (٣٤٣-٣٤٤م) - تعلن عن رأيها بأن البابا هو حارس الحق الأصيل. ونقرأ عن البابا (سيرقيوس)(٣٨٤-٣٩٩م) أنه أرسل تعليماته إلى أسقف تيراكونا، في إسبانيا، بخصوص منح سر العمادة، وأمره أن يعمل بها.

وكما حدث في كنائس الغرب، حدث كذلك في كنائس الشرق، حيث نرى الأساقفة الشرقيين يرفعون طلبهم إلى البابا ليبت في بعض الأمور، كما حدث للقديس (يوحنا فم الذهب)(٣٤٧–٤٠٧م)، بطريرك القسطنطينية. وعندما التئم مجمع خلقيدونية، سنة ٤٥١م، فإن الأساقفة المجتمعين صرخوا بصوت واحد، بعد أن قرئت عليهم رسالة البابا (لاون الكبير)(٤٤٠ – ٤٦١م): (هذا هو إيمان الرسل، فإن بطرس يكلمنا بفم لاون).

إن الأولوية التي نتكلم عنها لا تعني فقط البت في الأمور العقائدية، وحل المشاكل الإيمانية، بل تنطبق على الأمور الإدارية أيضاً؛ كترشيح الأساقفة، ورؤساء الأساقفة، والبطاركة؛ لذا نرى البابوات يمارسون حقهم في هذه الأمور، في مختلف الأجيال. وكان الأساقفة يتداولون ألقاباً كثيرة، مثل: نائب المسيح، وغيرها، لكن هذه الألقاب انحصرت منذ القرن الخامس الميلادي في شخص البابا فحسب. أما كلمة (بابا) ، فهي يونانية الأصل (PAPAS)، وتعني الأب، وكانت في القديم تطلق على رجال الأكليروس دون تمييز أو حصر، ثم انحصر استعمالها بالأساقفة، ورؤساء الأديرة. ومنذ مطلع القرن الخامس أفرد بها شخص الحبر الروماني، إذ نرى البابا غريغوريوس الأول (٥٩٠ – ٦٠٤م) يأمر بعدم

إطلاق هذا الاسم إلا على أساقفة روما. أما في الشرق، فقد دام إطلاقها حقبة طويلة، وخاصة على بطاركة الكنيسة الشرقية، وبطاركة الكنائس المشرقية الأخرى المستقلة؛ كالنسطورية، والكلدانية، والقبطية، والأنطاكية بشقيها السريان الأرثوذكس، والسريان الكاثوليك، والروم السريان، والروم الكاثوليك، والأرمن السريان، والأرمن الكاثوليك.

وأخذت هذه الحقوق الأساسية تثبت تدريجياً، منذ القرن السابع حتى الحادي عشر، ولم يطرأ عليها تبدل جدير بالذكر، خاصة بالنسبة إلى الأولوية في ميدان التعليم والتدبير، فإن البابوات دافعوا عنها، لأنها من صلاحياتهم الخاصة. أما في الشرق، فإن الاعتراف بالزعامة البابوية كان بين مد وجزر، إذ تارة يعترف بها، ويخضع لها، وتارة ترفض، أو تنكر، وهذا هو شأنها إلى يومنا هذا، واستمرت الحالة هكذا حتى انتهت إلى مقاطعة نهائية بين الكنيسة الشرقية والغربية سنة ١٠٥٤م. وفي الغرب تداعت الأولوية في فترة من الزمن على إثر انحطاط السلطة الكارلونجية، نسبة إلى إمبراطورية شارلمان (٨٠٠ – ٨١٤م)، إذ كان الارتباط بينهما وثيقاً تدعم الواحدة الأخرى.

ولما جاء البابا غريغوريوس السابع (١٠٧٣ – ١٠٨٥م)، كان عهده عهد ازدهار الكنيسة، فاستعادت الأولوية البابوية مكانتها، وقوتها. ومما ساعد على تقويتها، خلق المركزية في الدوائر البابوية. وأصدر البابا المذكور براءة؛ منها ٢٧ بنداً حدد فيها سلطة البابا المطلقة في الكنيسة إزاء الأساقفة، وكل ذوي المقامات العليا، ومن بين هذه البنود قانون يعلن عدم شرعية المجمع الكنسي المنعقد دون إذن البابا.

ثم حدث في الكنيسة تجدد، حمل أفكاراً في بعضها شطط ومبالغة بخصوص الأولوية، فقال بعضهم إن السلطة المدنية تأخذ شرعيتها من السلطة الروحية - وعلى هذا المبدأ، فللسلطة الروحية حق التدخل في الأمور المدنية - ثم ظهر رأي جديد في العصور الوسطى، أطلق عليه اسم (الحركة المجمعية)، وخلاصة هذا الرأي أن المجمع المسكوني هو أعلى من البابا، وهكذا رفضت الأولوية البابوية. ودامت هذه الحركة، بالرغم من تحريمها، إلى المجمع الفاتيكاني الأول (١٨٦٩ ـ ١٨٧٠م)، إذ حدد هذا المجمع مبدأ الأولوية البابوية بصريح العبارة، وهذا نصه: (إن الأولوية البابوية لا تعني التقدم الشرقي فقط، بل أولوية التصرف الحقيقية. إذ إن المسيح وعد بطرس بها، ثم عهد بها إليه وحده، وليس إلى جماعة الرسل، أو إلى الكنيسة بحد ذاتها..."). (وثائق المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني، القاهرة، دار العالم العربي، ج١، ص٥٨).

ثم جاء المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢ – ١٩٦٥م) ليدعم تعليم المجمع السابق بخصوص الأولوية، ويحدد علاقتها الصحيحة مع الدرجة الأسقفية. وهذا نص

تعليمه، كما جاء في الدستور العقائدي عن الكنيسة (البند ٢٢ - في مجرى كلامه عن الجماعة الأسقفية)، قال: "لا سلطة لهذه الجماعة، أو الهيئة الأسقفية، ما لم تكن، في الوقت ذاته، متحدة مع الحبر الروماني خليفة بطرس، بوصفه رأسها، ومع بقاء سلطان رئاسته كاملاً على الجميع؛ رعاة، ومؤمنين. فالحبر الروماني في الكنيسة، بحكم وظيفته، أي بوصفه نائباً للمسيح، وراعي الكنيسة جمعاء؛ يمتلك السلطة الكاملة والعليا والشاملة، ويستطيع أن يمارسها دائماً بحرية".(وثائق المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني، المرجع السابق، ج١، ص٥٨ وما بعدها).

في سنة ٧٩٥م توفي البابا أدريانوس الأول(٧٧٢ – ٧٩٥م)، وانتخب بابا جديد هو (لاون – ليو الثالث) (٧٩٥ - ٨١٦ م). ولكن نظراً للفوضى المستحكمة في روما في ذلك الزمن، ووضع البابوية المقلق، وغير المستقر، قام مؤيدو أدريان المتوفي يخطف البابا الجديد، عندما وجدوا أنه يختلف في سياسته عن البابا المتوفى، ونقلوه إلى دير القديس (إبراسموس)، وعاملوه معاملة في غاية الوحشية والسوء، بحيث أصبح عاجزاً عن التعليق والرؤية تقريباً، ولكنه عمد إلى الهرب، وبعد رحلة محفوفة بالأخطار، وصل إلى قلعة شارلمان في (بادريونBuderboin)، وقد اشتد غضب الإمبراطور عند سماعه ما حدث للبابا، وتعهد بحمايته، ودخل إلى روما على رأس جيش. عندها بدل خصوم البابا (ليو) موقفهم المبني على العنف، واتخذوا موقفاً جديداً، أساسه المطالبة بالاحتكام، وذلك الحق الذي كان شارلمان قد أمنه لهم، ووعدهم به، كما ذكرنا آنفاً. بعدها عقد مجلس اتهم البابا ليو من قبل خصومه باللا أخلاقية واليمين الكاذب، والحنث باليمين. وعندما أشار أنصار ليو إلى المبدأ القائل بعدم جواز محاكمة البابا من قبل أي سلطة، مادام أنه هو ممثل المسيح، نهض ليو بنفسه، وبحركة درامية أمسك بالكتاب المقدس، وأقسم أنه بريء، وهكذا انتهت المحاكمة، ورضي الفريقان بهذا الوضع، الذي إن دل على شيء، فهو يدل على خضوع البابا، مع أنه لم تتخذ أية إجراءات رسمية في هذا المجال. وعدّ هذا الحل حلاً بارعاً بديعاً. (ينظر: واكيم برنز، باباوات يهود من غيتو روما، ترجمه وقدم له، سهيل زكار، ص١٠٥).

وبعد سنتين، حدث حادث درامي آخر، كانت له نتائجه العميقة في المستقبل، بالنسبة لتاريخ البابوية، وقد تم هذا الحدث أثناء القداس الإلهي في بازليكا القديس بطرس من في روسياء ، حالما ركع الإمبراطور أمام المذبح، وهو يبدو غارقاً في صلاته، إذا بالبابا يتقدم منه، ويضع التاج الإمبراطوري على رأسه. ومع أنه من الصعب أن تصدق أن شارلمان لم يكن على علم مسبق بهذه المناورة السياسية، إلا أنه يبدو أن المؤرخين متفقون أن هذا العمل كان مفاجأة الشارفات، وسواء أكان مفاجأة أم لا، فالحقيقة أن ملك بلاد الفرنجة قد أصبح

إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهكذا حيا الأساقفة والنبلاء شارلمان بحماس، وهنؤوه، وهم يشهدون هذا المشهد من كثب، وعليه أعلن على الملأ: "إن شارل أوغسطوس المتوج من قبل الرب، قد أصبح الإمبراطور العظيم المسالم للرومان، وليعيش حياة ملكية بالنصر والظفر". (سانت موس، ميلاد العصور الوسطى، ترجمة: عبدالعزيز جاويد، ٣٤٦ – ٣٤٧).

وهكذا أصبح شارلمان رجل المسيحية الغربية الأوحد، ليصبح داود الجديد، والرجل الذي اختاره الرب وكرّسه مرشداً للشعوب المسيحية في مدينة الله على الأرض. (تاريخ كمبردج للعصور الوسطى). أما مؤرخ شارلمان الخاص، فقد لقبه: "بالسيد، والأب، والمليك، والكاهن، والزعيم المرشد، لجميع المسيحيين". وهكذا برع عصر جديد، إذا أخذنا المقاييس الحديثة، فإننا نعد شارلمان الملك الجديد مركباً من المتناقضات، حقاً إنه افتتح عصراً جديداً من العلم والمعرفة، سمّي بعصر النهضة الكارولجية، إلا أن هذا الإمبراطور لم يحسن القراءة حتى وقت متأخر من حياته، وحتى ذلك الوقت لم يحسن القراءة تماماً، وكان مسيحياً تقياً ورعاً، ومع ذلك فلم يكن يتورع عن استعمال السيف لتحويل الناس إلى المسيحية قسراً، و كان لين العريكة، حسن الأخلاق، ومع ذلك ففي يوم واحد، وفي مدينة (فيردين على الألير Verden on the Aller) تسبب في موت خمسة وأربعين ألف رجل سكسوني بتهمة الخيانة. ولكن بالنسبة لمقاييس العصور الوسطى، لم تعد هذه الأمور تناقضات، إذ كانوا يعدون أن كل ما يصدر عن القديس والفارس والراهب والمحارب يعد مغتفراً، ومن الأمور المحترمة، التي لا يجوز التصدي لها. (عبدالقادر أحمد اليوسف، العصور الوسطى الأوروبية، جامعة الموصل،١٩٦٧م، ص٩٤)، الذي حدد ٤٥٠٠ سكسونياً فقط، قتلوا في يوم واحد، على يد شارلمان، كما شن حرب إبادة ضد (الآفار) سنة ٧٩٩م، (المرجع نفسه، ص٩٤ – ٩٥).

أما المستنيرون حينها، فكانوا يقولون إنه لأمير بغيض كريه مستهجن أن يجبر السكسون، والإسكندنافيين، على قبول مذهب الصليب، ويقولون إنه كان من الأفضل اللجوء إلى المبشرين بالدين، وإلى الأتباع ذوي المصالح الذاتية، وكان من الواجب استعمال الإقناع، وليس القوة والوحشية، في هذا السبيل. ولكن هذه الأمور لم تكن ذات بال أو خطر بالنسبة لشارلمان، فكما عد قسطنطين المسيحية وسيلة للمحافظة على تماسك الإمبراطورية الرومانية، هكذا تبنى شارلمان الخطة نفسها لحل مشاكله العسكرية مع السكسونيين الجامحين العنيدين، وذلك بتحويلهم إلى الديانة المسيحية بالقوة، فالديانة المسيحية لم تنم وتترعرع في أوروبا في ظل جلال ووقار الرسول بطرس، بل نمت وعظم

أمرها في ميادين الحروب، وهكذا أصبح شارلمان منظماً ممتازاً، لا بل حتى مصلحاً للكنيسة (مع أن إصلاح الكنيسة كان سيأتي من داخلها، إلا أن بداية الإصلاح بدأت على يدي شارلمان، وبناء على إصراره). والحقيقة أن هذا التدخل له أسباب مادية وجيهة، فأملاك الكنيسة قد تضخمت زمن البابا غريغوري، وكانت بحاجة إلى أكثر من شخص واحد لإدارتها، لذلك عمد شارلمان إلى تنصيب نفسه قيما على ممتلكات الكنيسة، ولكنه اصطدم بقضية أكثر إلحاحاً، وهي معالجة الفساد الداخلي في الكنيسة، إذ إن الأساقفة كان قد سمح لهم بالاستقلال الداخلي في الكنيسة، لذلك أصبحوا شديدي الحرص على زيادة مدخولاتهم المادية. ولقد أظهر بعضهم إسفافاً باستعمال الوسائل الفاضحة في هذا السبيل، فقد عمد بعض الكهنة والأساقفة الجشعين لانتهاز فرص تعوزها اللياقة والحكمة، وذلك باستغلال توفير وافتتان بعض الناس بآثار القديسين، إذ اعتقدوا أن هذه الآثار قادرة على شفاء كل الأمراض، ولهذا فقد شجع هؤلاء الكهنة العائلات الفقيرة للتضحية بكل ما يملكونه من مال لشراء ما يستطيعون شراءه من البقايا المقدسة، وهكذا أهملت شؤون الفقراء، وأصبح الكهنة يتقاضون الأموال الطائلة لقاء الخدمات الشخصية البسيطة، دونما شفقة أو رحمة، ووجدت أموال الصدقات للكنيسة طريقها إلى جيوب الأكليروس، بدلاً من توزيعها على الفقراء، وأهمل القداس الإلهي، وأصبح الكهنة يتفوهون بكلمات لا معنى لها أثناء القداس، ولم يكن أحد يبالي فيما إذا فهم المتعبدون شيئاً، أو لم يفهموا. والحقيقة أنه لما كانت الأمية متفشية بين الأكليروس، لذلك أصبح من المشكوك به أن يستطيع الكثيرون منهم أن يفهموا ما يقولونه، ولذلك ففي أثناء حكم شارلمان، كان القانون الإمبراطوري (وليس القرارات البابوية) هو الذي يصل وينقل على جميع المستويات، وأصبحت القاعدة المتبعة تقديم الحسابات الدقيقة للبلاط، وكان على الأديرة الواسعة الثراء أن تنشئ وتبني المستشفيات، وبيوت الفقراء على نفقتها الخاصة. وكان على الأكليروس أن يساهموا في مساعدة الفقراء، وقد تحدد العمل بالقانون البندكتي، الذي أهمل منذ زمن طويل، فأصبح البر والإحسان ليس من واجب العلمانيين فحسب، بل واجباً على الكهنة والأكليروس أيضاً. ومهما كانت مجهودات شارلمان فعالة ومؤثرة، إلا أن الكنيسة كانت لا تزال بحاجة إلى إصلاحات روحية، فضلاً عن الإصلاحات الإدارية، وإلى التأكيدات الأخلاقية للقيم والفضائل المسيحية، وهذا هو الهم الأكبر الذي تنوء به كواهل رجال الكنيسة. ولقد زجر العالم المسيحي بالشواهد، فمع أن الفساد لم يكن قد تسرب إلى البابوية بعد، إلا أن ذلك سرعان ما حدث، إذ إن العرض البابوي سرعان ما تورط في حالة من الفساد الأخلاقي، ألقت الكنيسة على حافة الهاوية التي كانت تنتظرها، وظهر للعيان

أن الكنيسة الفرنجية التي كان شارلمان حريصاً على دعمها وتقويتها، أصبحت في حالة تدعو للأسف. وقد كتب المبشر الإنكليزي (بونيفيس)، في تقرير بعث به إلى البابا زكريا (٧٤١ -٧٥٢م)، حول الكنيسة الفرنجية، يقول: "تجد أنه في أكثر المدن سلمت الوظائف الكنسية إلى رجال من العلمانيين الجشعين، والكتبة الفاسقين، والزناة، ومديري الحانات والخمارات، الذين يعيشون حياتهم، ويتمتعون بأسلوب دنيوي صرف، حالهم منذ طفولتهم بالفسوق والزنا، وعاشوا حياة مستمرة مملوءة بالقذارة، والذين وصلوا إلى مناصبهم بفضل قذارتهم، وهم مع كونهم شمامسة يحتفظون في فراشهم بأربع أو خمس محظيات مومسات، أو أكثر، ومع ذلك فهم لا يخجلون ولا يتورعون أن يدعوا أنفسهم بالشمامسة، وأن يقرأوا الإنجيل أثناء القداس، ويأتون وهم في هذه الحالة من القذارة، وعدم الطهارة، ويحضرون اجتماعات الإخوانيات الكهنوتية وهم يصرون على ارتكاب الذنوب نفسها، فيضيفون ذنباً إلى ذنب. ومع ذلك، فهم يقومون بالأعمال الكهنوتية، ويدعون القدرة على الشفاعة، وتقديم القربان المقدس. والأنكى أنه في هذه الأيام، ويا للأسف، ترتفع درجاتهم يوماً بعد يوم، ويكرسون، ويعلن ترفيعهم إلى مقام الأساقفة. ولذا أتوسل إلى قداستكم أن تتفضلوا بإدانة هؤلاء، وإدانة هذه الأعمال، كتابةً، حتى يقتنع هؤلاء الخطاة، ويشعروا بالخزي والعار عند استلام جوابكم الرسولي. وفوق ذلك هنالك بعض الأساقفة، من هذه الزمرة، الذين ينكرون صفة الزنا والفسق عن أنفسهم، إلا أنه من الثابت أنهم سكيرون ومشاغبون، أو صيادون في الماء العكر، فهم رجال يقاتلون بالسلاح في المعركة، ويريقون دماء الأبرياء بأيديهم؛ سواء أكانت ضحاياهم من المسيحيين أو الوثنيين .(واكيم برنز، باباوات يهود في غيتو روما، ص١٠٨ – ١٠٩؛ سانت موس، ميلاد العصور الوسطى، ص ٣٤٩ – ٣٥٠).

أما النساء اللواتي يرتدين مسوح الراهبات، فكتب المبشر (يونيفيس) نفسه عنهن ما يلي: "إنا سنشعر ببعض الراحة والتفريج عن العار اللاحق بنا، لو أن مجمعكم المقدس، وأمراء الكنيسة، أشاروا وأمروا بمنع النساء اللواتي يرتدين مسوح الراهات من تكرار الحج إلى روما، والرجوع من هناك، لأن معظمهن يتعرضن لهتك أعراضهن، ولا يبقى إلا القليلات اللواتي يحتفظن ببكارتهن، لأنه قلما تجد أية مدينة في لومبارديا، أو فرانكونيا، أو فرنسا، تخلو من أعمال الغش والربا، والعاهرات من أصل إنكليزي".(واكيم برونز، باباوات يهود، المرجع السابق، ص١٠٩).

كانت إصلاحات شارلمان معظمها تعتمد على القوة (مما يشبه النظام البروسي – قبل ظهور ألمانيا) فقد كان يطلب الإشراف التام الصارم على الحياة الخاصة للأكليروس،

وأمرهم بارتداء ملابس خاصة في الكنيسة، وفي الشوارع، وذلك حتى يسهل ضبط أي كاهن ينغمس في الملذات بالجرم المشهود، إذا صدف وانغمس في اللذائذ المخصصة للعلمانيين. وهذا القانون له صلة بموضوع بحثنا، هذا لأن نظاماً مشابهاً قد اتبع فيما بعد بالنسبة لليهود، إذ عندما لاحظت الكنيسة أثناء حكم البابا (أنوسنت الثالث) (١١٩٨ ـ ١٢١٦م) - بكل استياء - أن هنالك اتصالات اجتماعية حسية بين اليهود والكفار، عمدت الكنيسة إلى ابتداع ملابس مميزة لليهود، بحيث يمكن إلقاء القبض عليهم، واعتقالهم بالجرم المشهود. وهكذا قرر المجمع اللاتيراني الرابع (١٢١٥م): "إنه لا يجوز ولا بحال من الأحوال أن يسمح هؤلاء لأنفسهم في المستقبل في الإفراط في الاتصالات الجنسية، ويدعون بالوقوع في خطأ من هذا النوع. ولذلك قررنا أن يخصص لباس خاص لليهود، لتسهيل معرفتهم على الجمهور". وهكذا ظهر إلى الوجود الرداء الكهنوتي، كما ظهرت القبعة اليهودية المدببة، والشعار الأصفر. (المرجع السابق، ص١٠٩).

ولا بد أن كل من قرأ عن خبر استقالة البابا الألماني (بنيديكتس السادس عشر) من قيادة الكنيسة الكاثوليكية بالڤاتيكان، في بداية عام ٢٠١٣م، وهي قبلة ومحج المسيحيين الكاثوليك من أرجاء المعمورة، سيشك في صحة السبب الذي أعلن عنه الإعلام، والذي لُخِّص في كون سنّه الكبير (٨٥ سنة) يمنعه من الاستمرار في أداء مهامه بشكلها التام، علماً أن قيادة الكنيسة الكاثوليكية يقع عليها ما يقع من تشاحن وقتال بين الباباوات. ومهما كان السبب الخفي الذي يكمن وراء حجاب الكنيسة الساتر.. لن يكون بقدر الفضائح التي اشتهر بها الباباوات السابقون، ممن قادوا كنائس كاثوليكية.. بين من عانى من مرض (الزهري)، لدرجة لم يعد قادراً على الصلاة بالناس، والوعظ. وبين آخر عرف بإقامة حفلات العري، والثمالة، لحد العربدة..

ويسرد (موقع هسبريس) لمحة عبر التاريخ، لكشف أكبر فضائح باباوات الكنيسة الكاثوليكية، من (بيدوفيليا) العصر الحديث، إلى جرائم قتل، حاكمت فيها الكنيسة جثة ميت سنة ٨٩٧م!!

لم يكن إنكار فعالية حبوب منع الحمل في تحديد النسل أول مواجهة بين معتقدات الكنيسة الكاثوليكية والأبحاث العلمية، بل الأمر يعود إلى القرن السادس عشر الميلادي، حين خرج العالم (غاليلو) يعلن كروية الأرض التي تدور حول نفسها وحول الشمس، وأنها كوكب من بين كواكب عديدة داخل المجموعة الشمسية. تضارب هذا الواقع الجديد مع قرار باباوات الكنيسة، الذي اتخذت به الأرض شكلاً مسطحاً، مؤمنين أن الأرض مستقيمة، وأنها مركز الكون، وجعل لعنة الكنيسة تحل على العالم (غاليلو)، فمنعت الكنيسة كتبه

وصادرتها، وأمرت به إلى محاكم التفتيش، ثم قادته معتقلاً إلى وسط (روما) أمام حشود من الناس، حيث هددوه بالتعذيب ليتوقف عن أبحاثه!. مرض العالم (غاليلو)، ولم يعش طويلاً حتى يرى الكنيسة ترفع الحظر عن كتبه سنة ١٨٢٢م، حيث توفي سنة ١٦٤٢م، وبقي الأمر كذلك حتى منتصف القرن الماضي، سنة ١٩٦٠م، ليتقدم بابا الكنيسة (يوحنا بولس الثاني)(١٩٧٨ – ٢٠٠٥م) باعتذار رسمي لغاليلو عن التعذيب والإهانة التي لحقت به طيلة قرون!!.

ليس السياسيون وحدهم الذين يملأون خزائنهم بأموال الشعب، بل عرف باباوات الكنيسة بذلك أيضاً، منذ القدم، حيث المقولة الشهيرة للبابا الألماني (جوهان تيتزل)(١٤٦٥ – ١٥١٩م): "بمجرد أن ترمي الدرهم داخل هذا الصندوق الصغير.. ستتطهر روحك من المعاصي، وترتاح من عذاب الضمير"! هكذا كان البابا (جوهان)، والبابا الإيطالي (ليو العاشر)(١٥١٣ – ١٥٢١م)، الذي لحقه، لا يعطيان لنفسهما حق غفران ذنوب الآخرين فقط، وإنما يشجعان الناس على دفع المال، لتنمحي خطاياهم، دون اعتراف لكاهن ولا دعاء!، وقد علقوا لائحة للأسعار، كل ذنب بثمنه، ابتداء بالكذب، ثم الزنا، إلى القتل، حتى تقوى النشاط الاقتصادي لكنيسة (پيترز باسيليسكا) (كنيسة بطرس)، وتدفق المال على باباواتها، وكاردينالاتها، وأساقفتها، من حيث لم يحتسبوا!

وقد استمر الوضع كذلك إلى أن زادت حنقة الناس والعاملين بالكنيسة، وانفجر أحد الرهبان الألمان، المعروف باسم (مارثن لوثر)، الذي طرح وثيقة يفضح فيها هذه النشاطات بعنوان: (٩٥ أطروحة) في عام١٥١٧م!!.

لم تكن مفاجأة أن يصدر البابا يوليوس الثاني (١٤٣٣ – ١٥١٣م) للملك الإنكليزي هنري الثامن (١٤٩١ – ١٥٤٧ م) إعفاءً بالطلاق، الذي كان وقتها محرماً في الكنيسة الكاثوليكية، ويسمح له بالزواج من حبيبته الإسبانية (كاثرين) ، فقد كان البابا نفسه متزوجاً قبل أن يلتحق بالكنيسة! لكن الرهبانية لم تنزع من قلب (خوليوس) حبه للمعاشرة، فقد أنجب على الأقل ابنة واحدة غير شرعية، وهي المعروفة، وكانت له أكثر من عشيقة!، ففي سنة ١٥١١م وجهت الكنيسة ضده اتهامات لممارساته الجنسية البذيئة، واصفة إياه حرفياً باللوطي: "اللوطي المغطى بقرحات مثيرة للاشمئزاز"!!

كان البابا المذكور معروفاً بقضائه أغلب الوقت مع أطفال صغار، وذكور يمارسون البغاء، وكان أول بابا عرف بإصابته بمرض (الزهري). وفي يوم من أيام الجمعة سنة ١٥٠٨م، أصيب بقروح مرض الزهري لدرجة لم يستطع تقديم القداس!، وعرف أيضاً بصداقاته مع الفنانين، ومن بينهم الرسام (مايكل أنجيلو)، الذي أجبره على رسم سقف الكنيسة.

اتفق المؤرخون جميعاً على أن أسوأ بابا في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، هو البابا ألكسندر السادس(١٤٣١ – ١٥٠٣م)، مؤسس السيمونية (= شراء المناصب)، والمحسوبية، سليل عائلة (بورجيا) الشهيرة، الذي عرف بحفلات الثمالة والعربدة، وأشهرها سنة ١٥٠١م، التي أثارت حنق الكنيسة، وسكان مدينة روما، والتي سماها حفلة: (تنافس العاهرات)! حيث رقصت ٥٠ امرأة من جميلات القرون الوسطى، فوق طاولة البابا وأصدقائه، وكان أكثرهم جماعاً تلك الليلة هو الفائز، حيث منحه البابا ملابس ومجوهرات ثمينة، أخذ ثمنها من صندوق الكنيسة!!.

ونتيجة لتلك الحفلات، فقد أنجب البابا "ألكساندر السادس" ٦ أولاد و٣ بنات، من نساء مختلفات، وفرق عليهم وظائف ضمنت لهم حياة كريمة داخل الكنيسة، بين قساوسة وباباوات!!!، وأشيع أن أحد أبنائه البررة سمّمه بتفاحة ليأخذ مكانه في قيادة الكنيسة!

فلو قمت بزيارة كنيسة (سيستن) بالڤاتيكان، ستذكر البابا سيكستوس الرابع (١٤١٤ – ١٤٨٤م)!! وهو بابا أنجب ستة أطفال، والسابع من علاقة مع شقيقته.. كان يجمع الضريبة من أرباح الباغيات، ويجمع الرشاوى من القساوسة، مقابل جلب العاهرات، وممارسة البغاء داخل غرفهم بالكنيسة. ورغم وجود النساء في دور الرهبان، لم يمنع ذلك من انتشار الشذوذ الجنسي في تلك الحقبة بين رهبان الكنائس، كما يقول المؤرخون!

وأخيراً، فضيحة ليس لها علاقة لها بالجنس!، هذه الفضيحة لها علاقة بالانتقام، وهي ليست قصة فلم مختلقة، إنما حقيقة البابا ستيفن السادس(٨٩٦ – ٨٩٧م) الذي أراد الانتقام من سلفه البابا فورموسس (٨٩١ – ٨٩٦م)، رغم أن هذا الأخير كان قد مات مسبقاً!!، وعلى ما يبدو أن تنصيب (ستيفن) على رأس الكنيسة لم يكن بمحض الصدفة، ولم يشف تنصيبه بابا للكنيسة، ولا موت سلفه، غليله حول ماهية الصراع الذي كان بينهما؛ فقرر (ستيفن) حفر قبر (فورموسس)، وانتشال جثته بعد ٩ أشهر من وفاته، ثم ألبس الجثة، ووضعها على كرسي، وأخذها ليحاكمها في قاعة المحكمة!، حوكمت الجثة، وقرر القاضي أن قيادة (فورموسس) للكنيسة باطلة، وأن القرارات التي اتخذها خلال مرحلة بابويته ملغاة، ولن تأخذ بعين الاعتبار، ابتداء من وقت صدور الحكم. ولم يكتف (ستيفن) بذلك الحكم العدل على جثة، إنما قطع ثلاث أصابع كان يستعملها (فورموسس) خلال خطاباته، قبل أن يعيد الجثة إلى مكانها!.

لكن القدر لم يغب طويلاً حتى حكم على (ستيفن) حكماً أعدل من الأول، حيث قام شغب عارم في روما، واقتحم المشاغبون الكنيسة، واعتقلوه، وجعلوه في زنزانة انفرادية، وعثر عليه لاحقاً ميتاً بالخنق!.. هكذا استمرت فضائح الكنيسة الكاثوليكية عبر التاريخ..

حين تتحول الكنائس إلى مجالس خمر، وقلع ملابس.. ويتحول الرهبان إلى فضائح جنسية تهز أركان الفاتيكان، وتقوّض مصداقية الكنيسة. (موقع هسبريس. في ٢٠١٣/٢/١٤م).

ومن جانب آخر، فإن القرار المفاجئ لاستقالة البابا (بنيديكتس السادس عشر) من قيادة الكنيسة الكاثوليكية بالڤاتيكان، والذي أعلنه رسمياً يوم ٢٨ من فبراير/ شباط عام ٢٠١٣ م، شكل صدمة لدى المسيحيين عامة، وانقساماً داخل الكنيسة بين مؤيد ومعارض لهذا القرار، الذي لم يتخذه أحد قادة الكنيسة منذ ٦٠٠عام، إذ إن الترتيب الطبقي داخل الكنيسة، والذي يكون أعلاه البابا القائد، وتحته الكرادلة، لم يسبق أن عرف عودة أحد الباباوات طبقة إلى الأسفل، كما سيحدث الآن حين يعود البابا (بنيديكتس)، بعد استقالته، إلى رتبة كاردينال، تحت قيادة البابا الجديد الذي يخلفه!

ولذلك يقترح كثيرون أن تكون استقالة البابا بمثابة نهاية عمله داخل الكنيسة، وأن يذهب ويستريح في أحد أديرة الرهبان المشيدة عند حدود دولة الڤاتيكان!!!، فمنذ زمن والأقاويل تتناقل عن الاستغلال الجنسي للأطفال من طرف القساوسة الكاثوليك الأمريكان، أقاويل تعود إلى سنة ١٩٥٠م، مع ظهور أحد الأساقفة الذي ظل يحذر من العواقب الوخيمة التي ستلطخ سمعة الكنيسة من جراء هذه الجريمة الشنعاء. لكن تستر الكنيسة، وصمتها، انتهى سنة ٢٠٠٢م، حين نشرت صحيفة (بوستن ڤلوب) الأمريكية تحقيقاً معمقاً، في شهر يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٢م، عن الكاهن (جون جيوڤان)، الذي اتهم بالتحرش بأكثر من ١٥٠ طفلاً، على مدى فترة ٣٠ سنة. وقد أدين الكاهن (جيوڤان) بعشر سنوات سجن نافذة، وقُتل بعد سنتين من صدور الحكم. لكن الفضيحة الحقيقية هي أن الكنيسة كانت تعلم بجريمة (جيوڤان)، وكانت طوال تلك الفترة تنقله من "أبرشية" إلى أخرى، لتبعده عن التهم والأقاويل، وكانت ترسله للعلاج النفسي!! وبقيت تتستر عليه حتى بعد خلعه من منصبه سنة ١٩٩٨م.

وبعد الكشف عن قضية ذاك الكاهن المغتصب، خرجت مئات القضايا الأخرى إلى النور، بما في ذلك ملف كنيسة (لوس أنجلوس)، حيث دفعت الكنيسة ٦٠٠ مليون دولار لتسوية القضية مع ضحايا عقود وعقود، ممن تجرعوا ظلم الاغتصاب في صمت!!!.

المدارس والمعاهد الكاثوليكية تنهار على وقع الفساد والشذوذ الجنسي

أظهرت وثائق رسمية إيطالية، لتسجيلات تعود لاتصالات هاتفية تجسست عليها الشرطة، تورط مرتل في جوقة الفاتيكان، بشبكة دعارة مثلية، أمّن من خلالها عدداً من الرجال المستعدين لممارسة الشذوذ الجنسي مع موظف حكومي إيطالي، يتمتع في الوقت

عينه بمنصب ضمن حاشية البابا بنيدكتس السادس عشر بالمجموعة المعروفة بـ(نبلاء صاحب القداسة).

وجاء اكتشاف هذا الدور للمرتل النيجيري (طوماس شندو إيهيم)، والميول الشاذة للموظف (أنجيلو بالدوتشي)، خلال تحقيقات كانت ترمي إلى كشف إمكانية وجود فساد في صفقات حكومية، كان (بالدوتشي) يشرف على تحديد الشركات الفائزة بها، وبينها أعمال البناء في (مطار بيروجيا). وتعمل مجموعة (نبلاء صاحب القداسة) ضمن مناصب شرفية دون رواتب، وهم بمثابة حجّاب للبابا، وتتركز مهماتهم في استقبال رؤساء الدول والحكومات، ومرافقتهم إلى مكتب البابا.

وكانت الشرطة الإيطالية قد قبضت على (بالدوتشي)، مع ثلاثة موظفين كبار آخرين، ورجل أعمال، بتهمة الحصول على رشى لقاء تسهيل الفوز بصفقات حكومية. وقالت الشرطة إن الرشى توزعت على شكل مبالغ مادية، أو هدايا عقارية، وخدمات جنسية، علماً أن القضاء لم ينظر بالقضية بعد. وأعرب (فرانكو كوبي)، محامي بالدوتشي، عن غضبه حيال كشف الصفقات الجنسية لموكله، وطبيعتها، وقال إن عرض الأمور الشخصية التي لا صلة لها بالتحقيقات - على حد قوله -: "معيبة،" كما رجح أن يقوم بملاحقة المصادر التي عرضت تفاصيل حياة بالدوتشي الخاصة.

وكانت مجلة (بانوراما) الإيطالية قد أجرت مقابلة مع المرتل النيجيري (إيهيم)، قال خلالها إنه كان يجلب الرجال إلى بالدوتشي- ليمارس الجنس معهم، من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك ممثلين، ورياضيين، وعاملين في عرض الأزياء، وصولاً إلى طلاب في معاهد لاهوتية. وبحسب (إيهيم)، فإن (بالوتشي) كان يفضل الرجال الذين هم فوق سن الأربعين، ويرى أن الشباب في منتصف العقد الثاني من عمرهم "صغار جداً بالنسبة له."بحسب سي ان ان.

وتشير وثائق تسجيلات الاتصالات الهاتفية إلى عدد من المحادثات حول القضايا الجنسية بين بالدوتشي وإيهيم، حيث يقول المرتل النيجيري للمسؤول الإيطالي خلال اتصال معه: "لدي ثلاث أو أربع قضايا جيدة جداً لك، إن لم تكن مشغولاً.. بينهم رجلان من كوبا.. لقد رأيتهما يا أنجيلو وهما يشكلان فرصة جيدة.. يمكن تدبير شيء ما فوراً".

وفي اتصال آخر قال إيهيم لبالدوتشي: "إذا كنت ترغب يمكنني أن ارتب حضورهما بشكل متتالي،" فيرد بالدوتشي: "من هم الأفضل بين من عرضت علي"، فيجيبه إيهيم: "الأفضل هما من ذكرتهما لك أول الأمر، رجل من بالونيا، والثاني من روما". وزعم المرتل

النيجيري الذي يبلغ من العمر ٣٩ سنة أنه كان يقوم بهذه المهمة لمساعدة عائلته مادياً في نيجيريا.

بالمقابل، ذكر مصدر رفض كشف اسمه في الفاتيكان، أن البابا قرر إعفاء إيهيم من منصبه ضمن جوقة الفاتيكان، أما بالنسبة لبالدوتشي فأشار المصدر إلى أنه لن يتمكن حالياً من ممارسة مهامه ضمن مجموعة (نبلاء صاحب القداسة)، بسبب وجوده في السجن. وأضاف: إن القضاء لم يدن الموظف الإيطالي بعد، متوقعاً أن يكون هناك موقف آخر للكنيسة في حال حصل ذلك. (شبكة صباح، بقلم صباح جاسم).

وفي السياق نفسه، صرحت مديرة إحدى المدارس التابعة للكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا، بضرورة حل مجلس إدارة المدرسة بصفة كاملة، ليتسنى للمدرسة أن تبدأ بداية جديدة، بعد فضيحة الاعتداء على بعض تلاميذها جنسياً. وقالت (مارجاريتا كاوفمان)، مديرة مدرسة أودنفالد، الواقعة في جنوبي ألمانيا: إن الاتهامات التي وجهت للمدرسة أساءت لسمعتها، وأن حل هذه المشكلة يتمثل في حل مجلس إدارتها بصورة كاملة، لتمهيد الطريق أمام بداية جديدة. وصرحت (كاوفمان) لصحيفة (فرانكفورتر روندشاو)، قائلة: "أعتقد أن مجلس الإدارة الذي أنتمي إليه لا بد أن يستقيل بصفة كاملة"، ومع ذلك أبدت كاوفمان رغبتها في إدارة المدرسة التي تقع في دائرة هيبنهايم جنوب ولاية هيسن الألمانية. مضيفة: إنها "ستقوم بمهامها المنوطة بها كمديرة للمدرسة حالياً بصورة كاملة". وأعلنت كاوفمان، التي تدير المدرسة منذ عام ٢٠٠٧م، أنها ستقدم "المساعدة من الخارج" في التحقيقات الدائرة بشأن الفضيحة التي أساءت لسمعة المدرسة.

الفاتيكان: من الخطأ التركيز على الكنيسة وحدها:

وقال الفاتيكا ن رداً على هذه الانتهاكات التي تجري في المعاهد والمدارس التابعة له، إنه من الخطأ إلقاء اللوم في إساءة معاملة الأطفال على الكنيسة الكاثوليكية وحدها، ونفى اتهامات بأنه حاول التستر على أعمال تحرش جنسي- بالأطفال لرجال دين تابعين له في أنحاء أوروبا، واعترف الأب (فيديريكو لومباردي)، المتحدث باسم الفاتيكان "بعمق الأزمة التي تمر بها الكنيسة"، بعد ظهور ادعاءات جديدة في الأسابيع الأخيرة بشأن انتهاكات جنسية واسعة من جانب رجال دين في ألمانيا والنمسا وهولندا. ولكنه أنكر ادعاءات ساقها وزير في الحكومة الألمانية بأن الفاتيكان تواطأ للتستر على انتهاكات جنسية للأطفال، وزعمت تقارير أن قساوسة كاثوليك استغلوا جنسيا أكثر من ١٠٠ طفل في المدارس اليسوعية هناك، بحسب رويترز.

وقال (لومباردي) لراديو الفاتيكان: "ارتكبت أخطاء من جانب المؤسسات، وأعضاء في الكنيسة، وهناك لوم مستحق، خاصة بالنظر إلى المسؤولية التعليمية والأخلاقية للكنيسة. وأضاف: "ولكن كل شخص موضوعي ومتنور، يعلم أن الأمر أوسع كثيراً، وتركيز الاتهامات على الكنيسة وحدها، يجعل الأمور تخرج عن نصابها". واستشهد لومباردي بتقرير حديث للسلطات النمساوية، أورد تفصيلاً ١٧ حالة انتهاك في مؤسسات ذات صلة بالكنيسة الكاثوليكية، ولكنه تضمن أيضاً ٥١٠ حالات في مؤسسات أخرى. وقال: "سيكون من الأفضل القلق بشأن هذه أيضاً".

وجاءت أحدث الادعاءات، بعد سنوات من فضيحة مدوية في ايرلندا والولايات المتحدة، ودفعت الكنيسة الأمريكية الكاثوليكية نحو ملياري دولار لتسوية قضايا مع ضحايا منذ عام ١٩٩٢م. وقالت الكنيسة الكاثوليكية الهولندية إنها ستطلب تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للنظر في أكثر من ٢٠٠ تقرير عن مزاعم بانتهاكات جنسية من جانب قساوسة، وذلك رداً على ظهور مزيد من الضحايا.

وغضب الألمان بسبب تقارير عن إساءة معاملة من جانب القائمين على المدارس اليسوعية، وادعاءات بالضرب وانتهاكات جنسية في ثلاث مدارس كاثوليكية في (بافاريا)، من بينها واقعة ذات صلة بجوقة راقية، أدارها شقيق بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر، من ١٩٦٤ إلى ١٩٩٤م. واعترف جورج راتسينجر (٨٦ عاماً) بانه صفع التلاميذ على وجوههم لتأديبهم، ولكنه نفى معرفته بأي انتهاك جنسي.

شقيق البابا بنيديكتس السادس عشر: قضية الاستغلال الجنسي لم تُطرح يوماً:

ومن ناحيته، أكد المونسنيور (غيورغ راتسينغر)، شقيق البابا بنيديكتس السادس عشر، أن قضية الاستغلال الجنسي "لم تطرح يوما" في الجوقة الألمانية التي كان يقودها في (ريغنسبورغ)، وأدان العقوبات الجسدية التي تعرض لها تلاميذ. وقال (غيورغ راتسينغر) (٨٦ عاماً)، لصحيفة (باسوير نيوي بريسي): إن "مشكلة الاستغلال الجنسي، التي كشفت الآن، لم تبحث يوماً"، مضيفا: "لم نتحدث أبداً عن هذا النوع من الأمور داخل كنيستنا".

وكان المخرج والمؤلف الموسيقي (فرانتس فيتنبرينك)، الذي كان طالباً في مدرسة داخلية في الكنيسة، وعضواً في الجوقة، حتى عام ١٩٦٧م، تحدث عن استغلال جنسي تعرض له عدد كبير من التلاميذ، من قبل مدير سابق للمؤسسة.

وكشفت هذه الفضيحة، في نهاية كانون الثاني/ يناير، بشأن معهد كانيسيوس اليسوعي في (برلين)، الذي اعترف بحدوث انتهاكات جنسية في السبعينات والثمانينات من القرن

العشرين، تورط فيها مدرسان سابقان على الأقل. ومنذ ذلك الحين، كشفت حالات كثيرة أخرى، يعود معظمها إلى عقود في (ألمانيا)، حيث استقال عدد كبير من رجال الدين، بحسب (رويترز).

وأدان شقيق البابا العنف الجسدي الذي تعرض له تلاميذ الجوقة من قبل مدير المدرسة. وقال: "لو عرفت درجة العنف المفرط لتحركت، لقلت شيئاً ما". وأضاف: "أطلب الصفح من الضحايا". وأوضح: إن "تلاميذ رووا لي خلال جولات، عن الطريقة التي يعاملون بها (...) لكن رواياتهم لم توح لي بأن عليّ أن أفعل شيئاً ما". وتابع: "كنت أعرف أن المدير العام السابق (للمدرسة) كان يصفع التلاميذ بقوة (...) ولأسباب سخيفة في بعض الأحيان". لكنه رأى - في الوقت نفسه - أنه أسلوب كان شائعاً في تلك الفترة.

وبينما تواصل فضيحة تصاعد حالات الاستغلال الجنسي، التي تهز الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا، قالت وزيرة العدل الألمانية السابقة (سابين لويتهويسر شنارنبرغر) أنه يجب دفع تعويضات مالية للضحايا. وكانت الوزيرة الألمانية صرحت لإذاعة (دويتشلاندفونك) إن "جداراً من الصمت رفع في عدد كبير من المدارس والمؤسسات"، متهمة الفاتيكان بعرقلة التحقيقات في هذه الفضيحة.

وانتقلت القضية إلى (النمسا)، حيث أعلن مسؤول في (كنيسة سالزبورغ) أنه يشتبه بحدوث حالات استغلال جنسي في مؤسستين دينيتين نمساويتين، واعترف في تصريح للإذاعة العامة بأنه استغل شاباً نمساوياً يبلغ من العمر اليوم ٥٣ عاماً، لكنه عرض عليه في نهاية ٢٠٠٩م تعويضاً بمبلغ خمسة آلاف يورو مقابل صمته. وأكد أسقف سالزبورغ (الويس كوتغاسر) أنه بمثابة (تعويض).

البابا يدعو الأساقفة إلى إعادة مصداقية الكنيسة:

ومن جهته، دعا البابا (بنيديكتس السادس عشر) حوالي عشرين من أساقفة إيرلندا، استقبلهم في الفاتيكان، إلى اتخاذ إجراءات (عملية) من أجل "إعادة المصداقية الأخلاقية والروحية للكنيسة"، التي تهزها فضيحة التحرش الجنسي بالأطفال. وتعهد الأساقفة الإيرلنديون، خلال اللقاء، التعاون مع القضاء في بلدهم، حيث اتهمت الكنيسة الكاثوليكية بالتغطية على ممارسات كهنة تحرشوا جنسياً بمئات الأطفال، خلال عقود من الزمن، على ما ذكر الفاتيكان. وفي بيان نشره الفاتيكان بعد اللقاء، وصف البابا هذه الأعمال بأنها "جريمة دنيئة" و"خطيئة مميتة، تشكل إهانة للرب، وتجرح كرامة البشر الذين خلقوا على مثاله".

وندد (بنيديكتس السادس عشر) - أيضاً – بـ"فشل سلطات الكنيسة الإيرلندية، طوال سنوات، في العمل بفعالية لمواجهة هذه الحالات من الاستغلال الجنسي لـلأولاد، من قبل أفراد في السلك الكهنوتي الإيرلندي، ورجال دين". ودعا البابا الأساقفة إلى "الانكباب على مشكلات الماضي بحزم، ومواجهة الأزمة الراهنة بكل صدق وشجاعة (...) مع الإدراك بأن الوضع الحالي المؤلم لن يحل بسرعة". كما دعاهم إلى اتخاذ "تدابير واضحة لتضميد جراح أولئك الذين تعرضوا للاستغلال الجنسي (...) وإعادة المصداقية الروحية والأخلاقية للكنيسة". واعتبر أن "ضعف الإيمان كان عاملاً حاسماً أسهمَ في ظاهرة الاستغلال الجنسي للقاصرين". وطلب في هذا الخصوص "تأملاً لاهوتياً عميقاً"، ودعا إلى "تحضير أفضل بشري وروحي وأكاديمي ورعوي للمرشحين لدخول السلك الكهنوتي والحياة الدينية".

فضائح الاعتداءات الجنسية بالمعاهد اليسوعية في ألمانيا:

وكرد فعل على فضيحة الاعتداءات الجنسية بالمعاهد اليسوعية في ألمانيا، أعلنت إدارة تلك المؤسسات أن الأب (ثيوشنايدر)، عميد (كلية الويسيوس)، في (بون)، قد استقال من منصبه بأثر فوري. وكانت مجلة (دير شبيغل)، قد نشرت تحقيقاً مثيراً تناول الاعتداءات الجنسية في المعاهد اليسوعية في ألمانيا، حيث أظهر وجود هذه الحالات المخلة، في أربعة وعشرين أبرشية، من أصل سبعة وعشرين.

وكان طالب سابق في الكلية المذكورة، يبلغ من العمر اثنين وستين عاماً، قد اشتكى من أنه تعرض في الماضي للاغتصاب على يد قس. ولاحقاً وجّهَ طالب آخر تهمة مماثلة. ثم اتهم طالب يدعى (ميغيل ابرانتس) عدداً من القساوسة بأنهم مارسوا اعتداءات جنسية ضده، ورفاقه، على مدى سنوات، في مدرسة (باد غودسبرغ). كما نشر طالب سابق، يبلغ من العمر سبعة وثلاثين عاماً، كتاباً تحت عنوان (بوب ساكرا)، يروي فيه تجربته في إحدى المدارس الدينية. (بحسب وكالة رويترز).

وجاءت خطوة الأب شنايدر بسبب الاتهامات الموجهة ضده، حول تواطؤه في بعض من حالات الاعتداء الجنسي، حيث قبلت استقالته، وسيعنى بتسيير الكلية مدير مؤقت، وفقاً لما نقلته وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء. وكان البابا بنيديكتس السادس عشر قد أدان الكهنة الذين قاموا باغتصاب الأطفال، وقال خلال كلمة أمام المجمع الفاتيكاني للأسرة: "إن الكنيسة عززت على مر القرون مبدأ حماية كرامة وحقوق الأطفال، واعتنت بهم". وأضاف قائلاً: "للأسف، في كثير من الحالات، قام بعض أعضاء الكنيسة بانتهاك هذه الحقوق، والكنيسة لن تكل عن إدانة هذا السلوك، واستنكاره".

وكانت الكنيسة في أيرلندا، قد تلقت ضربة موجعة للثقة فيها، بعد أن قال تقرير حكومي، نشر في نوفمبر/ تشرين ثاني عام٢٠٠٣م، إن "أبرشية دبلن، وعدد آخر من الكنائس والمؤسسات الكاثوليكية الأيرلندية، أخفت عمليات تحرش جنسي، ارتكبها كهنة بحق مئات الأطفال في التسعينيات". وقال تقرير لجنة التحقيق التي شكلتها أبرشية دبلن، والذي جاء في ٧٢٠ صفحة: إنه "مما لا شك فيه أن اعتداء الكهنة على الأطفال جنسياً، تم التستر عليه،" بين يناير/كانون ثاني عام ١٩٧٥م وحتى أيار/مايو ٢٠٠٤م، وهو الوقت الذي غطاه التقرير.

الفاتيكان يطرد حاجباً للبابا متهم بالدعارة:

وورد اسم حاجب للبابا بنيديكتس السادس عشر، وعضو بجوقة خاصة في كاتدرائية القديس بطرس، ضمن شبكة دعارة للشواذ جنسياً، وذلك في أحدث فضيحة جنسية تلطخ الفاتيكان.

وطرد الفاتيكان (جيندو ايهايم) - وهو نيجيري - من جوقة جوليا، بعد أن ظهر اسمه في نصوص اتصالات هاتفية سجلتها الشرطة، ونشرتها صحيفة إيطالية، في إطار تحقيق في قضية أخرى. وقامت الشرطة بتسجيل تلك الاتصالات في إطار تحقيق في فساد في عقود لبناء أشغال عامة.

وكان أربعة أشخاص اعتقلوا في فضيحة الفساد؛ من بينهم (انجيلو بالدوشي)، وهو مهندس وعضو بمجلس إدارة الأشغال العامة الإيطالية، ومستشار إنشاءات للفاتيكان. واعتقل (بالدوشي) بتهم الفساد، وتكشفت اتهامات الدعارة في وقت لاحق (بحسب رويترز).

و(بالدوشي) عضو أيضاً في جوقة مختارة، تضم حجاباً يستدعون للعمل في القصر الرسولي للفاتيكان في مناسبات مهمة، مثل استقبالات البابا لرؤساء دول، أو عندما يرأس البابا مناسبات كبيرة. وأفراد تلك الجوقة هم الذين حملوا نعش البابا يوحنا بولس أثناء مراسم جنازته في ٢٠٠٥م. وأظهرت مقتطفات نشرت في صحيفة (لاريبوبليكا) الإيطالية أن (ايهايم) (٤٠ عاما) كان على اتصال منتظم مع (بالدوشي)، قبل اعتقال الأخير، وأن موضوع محادثاتهما كان جنس الشواذ. (شبكة النبأ المعلوماتية - الأحد ١٤/آذار/٢٠١٠ - ما ليس في الحسبان!).

انتقادات جديدة للفاتيكان بشأن الشذوذ الجنسي:

لقد أثارت تصريحات وزير خارجية الفاتيكان (الكاردينال تارشيزيو بيرتوني) جدلاً حاداً في الأوساط السياسية، وجمعيات حقوق المثليين، عندما شبّه الانتهاكات الجنسية التي هزت الكنيسة الكاثوليكية بسلوك المثليين. وقال (بيرتوني) للصحفيين، خلال زيارته لـ(تشيلي): "إن العديد من علماء النفس قد أثبتوا أنه لا يوجد أي ارتباط بين التحرش الجنسي والعزوبية، بينما أثبت آخرون أن التحرش الجنسي- مرتبط بسلوك المثليين". تأتي هذه التصريحات في وقت تتعرض فيه الكنيسة الكاثوليكية لاتهامات بالتستر على فضائح جنسية ارتكبها قساوسة في مختلف الأبرشيات العالمية، منذ أكثر من خمسين عاماً.

وتتوجه أصابع الاتهام، بشكل خاص، إلى البابا (بنيديكتس السادس عشر)، الذي تجاهل - حسب صحيفة نيويورك تايمز - شكاوى من انتهاكات جنسية قام بها كهنة، وذلك عندما كان مسؤولاً عن (هيئة عقيدة الإيمان).

وتعليقاً على تلك الاتهامات، قال الصحفي والخبير بشؤون الفاتيكان (أوراتسيو لاروكا): "إنها لمأساة أن تخفي الكنيسة قضايا الفضائح الجنسية"، لكنه أعرب عن شكوكه في أن تكون هناك أهداف أخرى وراء هذه الحملة القادمة من الولايات المتحدة ضد بابا الفاتيكان. وذكر (لاروكا)، في حديث للجزيرة نت، بأن أول مرة تحدثت فيها الصحف الأميركية عن التحرشات الجنسية بأطفال في الكنائس الكاثوليكية، جاءت بعد انتقادات البابا الراحل (يوحنا بولص الثاني) للحرب الأميركية على العراق، وانتقاده للرئيس جورج بوش. ووصف (لاروكا) الكهنة الذين ارتكبوا الانتهاكات الجنسية بأنهم أنذال، وأعرب عن أمله في أن توقع بهم أقسى- العقوبات، لكنه رفض أن يربط انتهاكات الكاهن الشاذة بالعزوبية.

ومن جهته، قال عالم اللاهوت السويسري (هانس كونغ)، المعروف بانتقاداته للفاتيكان: إن سياسة البابا بنيديكت السادس عشر فشلت في إجراء تعديلات على المؤسسة الدينية، خاصة فيما يتعلق بالأخلاقيات الجنسية. وقال (كونغ)، في مقال نشر بصحيفة (لاريبوبليكا) الإيطالية: إنه كان الأحرى ببابا الفاتيكان أن يتحدث خلال قداس الفصح عن قضايا التحرش الجنسي- بدلاً من التزام الصمت. وأشار (كونغ) إلى أن قضايا التحرش جُمعت من قبل (هيئة عقيدة الإيمان)، عندما كان البابا الحالي نفسه مسؤولاً عنها، لكنها عولجت بسرية تامة، وفرض على الأساقفة الكتمان مع أن مرتكبي الانتهاكات قد نالوا عقوبات قاسية حسب القانون الكنسي.

وأشار الناطق باسم الفاتيكان (فيديريكو لومباردي) في مؤتمر صحفي خاص برحلة البابا بنيديكتس السادس عشر إلى مالطا (نيسان عام٢٠١٠م) إلى أنه لا يُستبعد أن يلتقي البابا بعض ضحايا التحرشات الجنسية في مالطا.

وقبل أيام من وصوله إلى مالطا تعرضت صور البابا التي وضعت على الطرقات استقبالا له، للتشويه حيث كتبت عليها شتائم ورسم شارب هتلر على وجهه. وفي محاولة للدفاع عنه أعلن "مجلس الشورى العلماني الوطني" التابع لمجلس الأساقفة يوم ١٦ مايو/أيار ٢٠١٠م يوم تضامن مع بابا الفاتيكان، حيث اجتمعت نحو (٧٠) مؤسسة كنسية في ساحة القديس بطرس بوسط روما للإعراب عن تضامنها مع البابا ضد ما تعتبره حملة تعرض لها في الآونة الأخيرة. (المصدر : الجزيرة نت. غادة دعيبس - روما في ٢٠١٠/٤/١٦).

شذوذ القساوسة الجنسي وراء استقالة البابا بنيديكتس السادس عشر:

وعلى الصعيد نفسه، ذكرت صحيفة (ذي غارديان) البريطانية، في عددها ٢٠١٣/٢/٢٣م، أن تقريراً صحفياً عزا استقالة البابا بنيديكتس السادس عشر من منصبه، إلى الكشف عن شبكة من الأساقفة الشاذين جنسياً داخل الفاتيكان، تعرض بعضهم للابتزاز من أشخاص في الخارج. وامتنع الناطق الرسمي باسم البابا عن تأكيد أو نفي التقرير الذي أوردته صحيفة (لاربوبليكا) اليومية الإيطالية، وكانت الصحيفة الإيطالية نشرت أن البابا اتخذ قرار استقالته في ١٧ ديسمبر/كانون الأول عام٢٠١٢م، وهو اليوم الذي تلقى فيه ملفاً جمع بياناته ثلاثة من الكرادلة، أنيطت بهم مهمة النظر في قضية تسريب وثائق سرية من الفاتيكان، فيما عُرف بفضيحة (فاتيليكس).

وكان (باولو غابرييلي) - كبير خدم بابا الفاتيكان - قد اعتُقل في مايو/ أيار عام ٢٠١٢م بتهمة سرقة وتسريب مراسلات بابوية، صورت الفاتيكان على أنه بؤرة تمور بالدسائس والصراعات الداخلية. وطبقا لصحيفة (لا ربوبليكا)، فإن الملف الذي يتألف من (مجلدين، من ٣٠٠ صفحة تقريباً"، أودع في خزانة حديدية بالشقق البابوية، وسيسلم إلى البابا الجديد بعد انتخابه.

وفي اقتباس واضح من تقرير الكرادلة، قالت (لاربوبليكا): إن بعض مسؤولي الفاتيكان خضعوا "لنفوذ خارجي من أشخاص عاديين، تربطهم بهم علاقات ذات طبيعة دنيوية". ونقلت عن مصدر وصفته بأنه وثيق الصلة بمن أعد التقرير من الكرادلة، القول: "إن كل شيء يدور حول عدم التقيد بما جاء في الوصيتين السادسة والسابعة من الوصايا العشر

التي أنزلها الله تعالى على نبيه موسى (عليه السلام)". وهاتان الوصيتان تحرمان الزنا والسرقة على التوالي.

وفي تطور آخر، ذي صلة بالديانة المسيحية، اقترح أكبر رجال المذهب الكاثوليكي في بريطانيا، أن يُسمح للقساوسة بالزواج وممارسة الجنس، في خطوة اعتبرتها صحيفة (إندبندنت) البريطانية انحرافاً كبيراً عن التعاليم السائدة حالياً في الكنيسة. وقال رئيس أساقفة سانت أندروزوإدنبره (الكاردينال كيث أوبراين)، في مقابلة مع تلفزيون بي بي سي، إن على البابا الجديد أن يعمل على تعديل القوانين المتعلقة بتبتل القساوسة، "لأن ليس لها أصل في الدين". (صحيفتي الإندبندين والكارديان البريطانيتان، في ٢٠١٣/٢/٢٣).

أسباب استقالة البابا بنيديكتس السادس عشر، في عام٢٠١٣م:

وقد شكك كثيرون في تصريحات البابا، والأسباب التي برر بها استقالته، واعتبروها غير مقنعة. وتضاربت الآراء حول هذه الخطوة غير المسبوقة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية منذ ٦٠٠عام، عندما قام البابا (شيليستينو الخامس) بالاستقالة، وإن كانت الأسباب والظروف مختلفة عن اليوم. واعتبر العالم الكاثوليكي والعالم الغربي إعلان بابا الفاتيكان (بنيديكتس السادس عشر) التنحي عن سدة البابوية يوم ٢٨ فبراير/ شباط عام ٢٠١٣م، بالقرار الشجاع والاستثنائي، لما يحمل في طياته من مسؤولية كبيرة لرئيس الكنيسة الكاثوليكية. وجاء قرار البابا المفاجئ خلال جلسة استثنائية للكرادلة، على هامش اجتماع للمجلس البابوي، مبرراً ذلك بأن صحته، وسنّه، لم يعودا ملائمين لقيادة الكنيسة. وقال البابا: "بعد أن فحصت ضميري أمام الله، تيقنت بأن قوتي وتقدمي في السن أصبحا غير ملائمين لممارسة منصب الوزارة البطرسية، كما أن عالم اليوم يخضع لتغيرات سريعة، وتحركه مسائل لها أهمية كبيرة لحياة الإيمان، لهذا أعلن تنازلي عن منصب أسقف روما".

ويرى أستاذ التاريخ في جامعة الدراسات العليا في مدينة بيزا الإيطالية (البروفيسور دانييلي مينوتسي)، في حديث للجزيرة نت، أن مشاكل كثيرة هي التي قد تكون تسببت باستقالة البابا. ويذكر (مينوتسي)، في هذا الصدد، فضائح الفساد، والاعتداءات الجنسية، والصراع على السلطة، والخلافات حول (عقيدة الإيمان)، معتبراً أن كل هذه المشاكل ألقت بثقلها على البابا، بحيث لم يعد قادراً على إدارة الحكم بنفس النهج السياسي الذي اتبعه حتى الآن. لكن المشكلة الحقيقية، كما أوضح مينوتسي، هي عدم مواكبة الكنيسة للعصر الحديث، "فمنذ تسلم البابا منصبه عام ٢٠٠٥م، أصبحت الكنيسة أكثر تزمتاً، وخاصة فيما يتعلق بفرضية الحقيقة الحصرية الصالحة لكل زمان ومكان كمعيار عالمي". ويضيف: إن

هذه الفرضية خلفت اعتراضات كثيرة في كنيسة روما، لأنها تصر على أن المبادئ والقيم الكاثوليكية غير قابلة للنقاش، وتنطبق على كافة المجتمعات والسياسات بالتساوي. معتبراً أن هذا يدل على انغلاق الكنيسة تجاه العالم الآخر، والحوار مع الديانات الأخرى.

من جهته، ذكر الباحث البلجيكي (البروفيسور ماركو فينتورا)، أن البابا برر استقالته بمشكلة صحية، "لكن المشكلة الحقيقية هي الصراع من أجل الدين في عالم علماني سريع التغيرات، فالبابا ضحية - مثله مثل باقي القيادات الدينية - للتغيرات السريعة، ولفكرة أن العلمانية تتناقض مع الدين". وأضاف (فينتورا) للجزيرة نت: إن البابا ركز على السلطة واللاهوت، منذ المجمع الفاتيكاني الثاني، ولم يترك حيزاً لإبداعات جديدة لإدخال تغييرات على الكنيسة، وركز على شخص الكاهن، واستثنى المرأة من الكهنوت، ووطد السلطة الذكورية والهرمية للكنيسة. لكن استقالته أثبتت أنه لم يكن بمقدوره الاستمرار في هذه السياسة المتناقضة مع العصر الحديث.

وفيما يتعلق بالبابا القادم، توقع (فينتورا) أن يكون من الولايات المتحدة، "لأنها أصبحت المكان الذي يشهد تزايداً في أتباع الديانة الكاثوليكية المتشددة. لكنه أبدى تخوفه من تأثير البابا المستقيل على البابا المنتخب، "لأنه سيكون هناك اثنان وليس واحداً، بما أن بنيديكتس السادس عشر تنحى عن منصبه، ولم توافه المنية، مثلما يحصل عادة في تاريخ الكنيسة"(المصدر: الجزيرة نت).

بدايات التحرش الجنسي في عام ١٩٨٥م:

قد تكون بدايات التحرش الجنسي لرجال الكنيسة الكاثوليكية، بشتى مراتبهم الكنسية، قديمة، ولكنها ظهرت للملأ بحق الكرادلة في عام ١٩٨٥م، في ولاية لويزيانا الأمريكية، بعد ما اعترف الكاهن (جيلبرت جوث) بالاعتداء الجنسي، وإساءة معاملة ٣٧ صبياً، بالإضافة إلى اعترافه بأنه مُذنب في الـ٣٤ تهمة جنائية الموجهة له، بحسب صحيفة نيويورك تايمز. وحُكم على (جوث) بالسجن لمدة ٢٠ عاماً، لكنه أفرج عنه بعد عشر سنوات فقط. وبحسب وكالة رويترز، فإن البابا فرانسيس طالب بضرورة تسريع وتيرة التحقيقات التي يخضع لها الكرادلة المتهمين بالاعتداءات الجنسية. وأضافت: أن البابا يجتمع بعدد من الكرادلة أربع مرات خلال العام الواحد، من أجل مناقشة عدد من الأمور الهامة، والتي كان من بينها هذا العام قضية الاتهامات الجنسية.

وقال المتحدث باسم الفاتيكان (جريج بورك) إن البابا ناقش مع الكرادلة خلال الاجتماع، الخطوات التي من الممكن أن يتخذوها من أجل الإسراع من وتيرة التحقيقات المتعلقة

بالتحرش الجنسي. وأضاف: إن من بين تلك الإجراءات هو إقامة عدد من المحاكم الإقليمية في عدد من الدول، من أجل أن تتابع التحقيقات مع الكرادلة والكهنة المتورطين في تلك القضايا.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما أُنتخب البابا الأرجنتيني (فرانسيس) زعيماً للكنيسة الكاثوليكية (بابا) منذ نحو ثمانية أعوام، وتحديداً في ١٣ مارس/ آذار من عام ٢٠١٣، تم اصطحابه في جولة - مثله في ذلك مثل أي بابا سبقه - من كنيسة سيستين إلى (غرفة الدموع)، وهي المكان الذي يتوقف بداخله أي بابا جديد لبضع لحظات، ودون شك ذرف الكثير منهم بضع دمعات في هذه الغرفة، وهم يفكرون في المسؤولية الضخمةالمُلقاة على عاتقهم، قبل أن يخرج ليطل من شُرفة كاتدرائية القديس بطرس، ليحيي العالم كقائد جديد للكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

ووفقًا لما ذكرت صحيفة (الغارديان) البريطانية، فإنه عند ظهور البابا فرانسيس، الذي كان يعرف حتى ذلك الوقت بـ(خورخي بيرغوليو)، أسقف العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس، لأول مرة في تلك الليلة، بدا متفائلاً بشكل ملحوظ، ومزح قائلاً: إن الكرادلة قد ذهبوا إلى أطراف الكرة الأرضية لاختيار البابا الجديد. لكن لو كان البابا يعلم كيف ستسير السنوات الثماني الأخيرة، لكان انفجر في البكاء داخل (غرفة الدموع)، حسب ما جاء في تقرير الصحيفة.

بينما حظى البابا فرانسيس بشعبية ضخمة في معظم أرجاء العالم، سواء في الأوساط الكاثوليكية، أم غير الكاثوليكية، فقد عانى من معارضة شرسة داخل الفاتيكان، بسبب سعيه لأن تواكب الكنيسة الكاثوليكية ما يجري في القرن الحادي والعشرين، حيث كافح من أجل إصلاح الحكومة، وحاول إقناع الكرادلة بمراجعة آرائهم بشأن الطلاق والزواج مرة أخرى، ولاقى معارضةً واضحة من بعض الأساقفة المتمردين.

وقد تلقى البابا (بنيديكتس)، قبل استقالته، ضربة موجعة من أعدائه، عندما تقدمت (ماري كولينز)، التي نجت من حادث اعتداء جنسي بالكنيسة في صغرها، وكانت آخر الأعضاء الباقين باللجنة التي فوضها البابا للتصدي لحالات الاعتداء الجسدي على الأطفال في الكنيسة، باستقالتها من اللجنة، معربة عن خيبة أملها بسبب عدم إحراز أي تقدم، وما سمته (الغياب المخزي للتعاون) من جانب المسؤولين المعنيين بحالات الاعتداء الجسدي. لافتة إلى تعنت أعضاء الكوريا الرومانية، أو الهيئة الحاكمة في الفاتيكان، وهي الهيئة التي يرغب البابا فرنسيس في إصلاحها.

واعترض مسؤولو الكوريا الرومانية (= الدائرة الرومانية Curia Romana)، أي ما يقابل أمانة سر الدولة، على توصية اللجنة بضرورة إنشاء محكمة للتعامل مع حالات الأساقفة المتهمين بالاعتداء الجنسي، على الرغم من موافقة البابا نفسه عليها.

وتضع المعارضة التي يواجهها البابا فرانسيس الكنيسة في منطقة مجهولة. وقال (ماسيمو فاجيولي)، وهو عالم لاهوت بارز وصحفي متابع لأخبار الفاتيكان: "الوضع والحالة في الفاتيكان هي السبب وراء ذلك. إنها معارضة ثقافية وسياسية كانت ظاهرة بالفعل بعد أسابيع قليلة من انتخاب البابا فرانسيس، إنهم يعارضون تغيير أسلوب وموقف الكنيسة، والتحول من التقاليد الغربية إلى التقاليد العالمية"..

في أيام فرانسيس الأولى كبابا للفاتيكان، ركَّزت الأصوات الخافتة في الفاتيكان على الإصلاحات المالية التي يريد القيام بها. استقال البابا بنيديكتس السادس عشر بعد سلسلة من التسريبات عُرفت باسم (فاتيليكس) ، والتي كشفت عن ممارسات مالية فاسدة في الفاتيكان. وسعى البابا فرانسيس إلى إنهائها، ولكن الأصوات المعارضة للبابا تعالت بعد رغبته في الحوار بشأن الزواج، والطلاق، والمثليين، والعائلة.

وبعد اجتماعين للكنيسة بشأن هذه القضايا عامي ٢٠١٤م و٢٠١٥م، أصدر البابا فرانسيس وثيقة (Amoris Laetitia)، التي يطلب فيها من أساقفة الكنيسة أن يتخذوا قرارات موضوعية بشأن المُطّلقين، والمتزوجين مرة أخرى، وتلقيهم للإرشاد الروحي. حيث إن تعاليم الكنيسة التقليدية تنص على أن الشخص الكاثوليكي الذي يتزوج مرة أخرى بعد الطلاق، يمكنه أن يتلقى الإرشاد الروحي فقط، إذا ألغت الكنيسة زواجه الأول. بعض الأساقفة رأوا وثيقة Amoris Laetitia كتوجيه للترحيب بالأشخاص الذين لم تُبطل الكنيسة زواجهم، ولمنحهم الإرشاد الروحي.

أثار هذا الأمر غضب المحافظين، وأعلن أربعة كرادلة معارضين للتغيير بالكنيسة، في خطابٍ وجهوه إلى البابا فرانسيس، الذي أخذ هيئة تعرف باسم (دوبيا)، عن شكوكهم، وطلبوا إجاباتٍ واضحة. وفي حقيقة الأمر تحدوا سلطة البابا من خلال مطالبته بتوضيح تعاليم الكنيسة بخصوص هذه القضية والحياة المسيحية. وخلال أيام، ظهرت ملصقات معارضة للبابا فرانسيس في شوارع روما، بالإضافة إلى انتشار أخبار وهمية، وعبارات ساخرة منه على صفحات الجرائد بالفاتيكان. ويحاول البابا أن ينقل بعض القرارات على الأقل إلى الأساقفة والكنائس المحلية في مختلف أنحاء العالم، من خلال السماح للكهنة والأساقفة باتخاذ القرارات بخصوص السماح للمُطّلقين بتلقي الإرشاد الروحي. وكان هذا الأمر بمثابة ناقوسِ خطرٍ بالنسبة للمحافظين.

وبشأن حالات الاعتداء الجنسي الكاثوليكية، التي اهتمت الصحافة الغربية بها كثيراً، في الآونة الاخيرة، فهي سلسلة من الدعاوى القضائية، والملاحقات الجنائية، والفضائح المتصلة بالاعتداءات الجنسية التي ارتكبها كهنة كاثوليك، وأعضاء في النظام الديني من الرهبان، وكلاهما تحت السيطرة الأبرشية، والأوامر تصدر منهم لهذه المؤسسات برعاية المرضى أو تعليم الأطفال.

بدأ اهتمام الرأي العام بهذا الموضوع، وعلى نطاق واسع، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ولقي الموضوع اهتماماً واسعاً في وسائل الإعلام، في كل من: فرنسا، ألمانيا، استراليا، كندا، أيرلندا، والولايات المتحدة، وبدأت بعدها حالات أخرى يتم التبليغ عنها بلدًا بعد آخر، وحصلت الانتهاكات حتى في قارات مختلفة، وفي بلدان عديدة.

إن الكثير من الفضائح تركزت حول تصرفات بعض الأفراد من رجال الدين الكاثوليك، الذين لم يتم الإبلاغ عن الجرائم الجنسية التي ارتكبوها إلى السلطات القانونية، بل على العكس من ذلك، فقد تم التستر عليهم، ونقل الجناة إلى أماكن أخرى، في خطوة من شأنها التغطية على الفضائح، وضمان عدم وصولها إلى السلطات القضائية، وبالتالي الإعلام، في حين أن ذلك تركهم على اتصال مع الأطفال، وبالتالي إتاحة الفرصة لهم لمواصلة الاعتداء الجنسي على هؤلاء الأطفال. وفي استجابة لهذه الفضائح، ادعى بعض الأساقفة، والأطباء النفسيين، أن علم النفس الحديث يشير إلى أنه من الممكن - في بعض الأحيان - أن يتم الشفاء من مثل هذا سلوك من خلال تقديم المشورة.

وعلى الرغم من أن الفضائح الجنسية والاعتداءات على الأطفال والقصر حدثت في كثير من الكنائس، لكن وقعها كان الأكبر على الكنيسة الكاثوليكية، فقد كانت الأكثر تضرراً من الفضائح التي تنطوي على العاملين فيها، الذين يمارسون الجنس مع الأطفال. وفي الولايات المتحدة الامريكية، على سبيل المثال، دفعت الكنائس أكثر من ٢ مليار دولار على سبيل التعويض المادي للضحايا. أما في أيرلندا مثلاً، فقد هزت تقارير الاعتداءات الجنسية رجال الدين الكاثوليك في أعلى قمة التسلسل الهرمي للكنيسة، والدولة، على حد سواء، مما أدى لاحقاً إلى استقالة الحكومة. كما قد كشفت دراسة حكومية دامت لمدة تسع سنوات (تقرير ريان، الذي نشر في مايو/ حزيران عام ٢٠٠٩م)، عن أن عمليات الضرب والإهانة من قبل الراهبات والقساوسة أو الكهنة، كانت حالة عامة في المؤسسات التي كانت ترعى ما يصل إلى ٣٠٠٠٠ طفل. وكشف التحقيق أن القساوسة الكاثوليك، والراهبات، وعلى مدى عقود، قاموا بـ"ترويع الآلاف من الفتيان والفتيات، في حين أن مفتشي الحكومة فشلوا في وقف مثل هذه الانتهاكات".

بلوغ الفضائح الجنسية حد العالمية:

كانت الشرارات الأولى التي أشعلت فتيل فضائح الاعتداء الجنسي على الأطفال في الكنائس، هي في: الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن ادعاءات حالات الاعتداء الجنسي الكاثوليكية من قبل رجال الدين ترددت في كثير من البلدان الأخرى. والبلد الثاني من حيث عدد حالات الاعتداء الجنسي المكتشفة هو أيرلندا. إضافة إلى كثير من البلدان التي شهدت حالات اعتداءات جنسية كثيرة مماثلة أيضاً، منها في: أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، وبلدان في أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا .

ففي عام ٢٠٠١ م، برزت قضايا رئيسية في الولايات المتحدة وأيرلندا أيضاً، والتي تزعم أن بعض الكهنة قد اعتدى جنسياً على أطفال قصر، وأن رؤساءهم قد تآمروا لإخفاء جرائمهم، خوفاً من الفضيحة التي قد تمس الكنائس، والتحريض على خلاف ذلك من سوء السلوك الإجرامي. وفي عام ٢٠٠٤م، وفي تقرير (جون جاي)، جدول هذا التقرير مجموعة من (٤٣٩٢) من القساوسة والكهنة والشمامسة، في الولايات المتحدة، من الذين ظهرت ضدهم مزاعم الاعتداء الجنسي. وعلى الرغم من أن الفضائح في الولايات المتحدة وأيرلندا تكشفت خلال ما يقرب من نفس الفترة الزمنية، لكن هناك بعض الاختلافات بينهما. ففي الولايات المتحدة مثلاً، كان معظم المعتدين من كهنة الرعية، ويقعون تحت السيطرة الأبرشية. في حين كان هناك أيضاً عدد كبير من الحالات التي تنطوي على اعتداءات على أطفال من قبل كهنة الرعية في أيرلندا. ولكن كانت آخر الفضائح الكبرى معنية بالاعتداءات الجنسية التي يرتكبها أعضاء الجماعات الدينية الذين يعملون في المؤسسات التي تديرها الكنيسة الكاثوليكية، مثل: د ورالأيتام، ومدارس الإصلاح. وفي الولايات المتحدة أيضاً، كانت الاعتداءات معظمها جنسية في المقام الأول، وكان ضحايا الاعتداءات الجنسية معظمهم من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٧ عاماً؛ أما في أيرلندا، فكانت الاعتداءات تنقسم إلى نوعين: اعتداءات الإيذاء البدني، واعتداءات الإيذاء الجنسي، وكان الضحايا من الأطفال من كلا الجنسين (ذكوراً وأناثاً)، ولكن الغالبية العظمى كانوا من الذكور.

وفي بيان قرأه رئيس الأساقفة (سيلفانو توماسي)، في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٩م، ذكر الكرسي الرسولي "نحن نعلم الآن أنه في السنوات الـ(٥٠) الماضية، في مكان ما، شارك ما بين ١.٥٪ و٥٪ من رجال الدين الكاثوليك في حالات الاعتداء الجنسي-". مضيفاً: إن هذا الرقم مماثل بالمقارنة مع الجماعات والطوائف الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لمجلة نيوزويك، فإن الرقم في الكنيسة الكاثوليكية هو مماثل لتلك الأرقام، مقارنة ببقية السكان البالغين. وفي المقابل - وفقاً لمجلة ذا إيكونومست – التي أشارت إلى أن ٤٥ من القساوسة والكهنة،

من مجموع ٨٥٠، في (مالطا)، اتهموا بالاعتداءات الجنسية، ووصفت المشكلة على أنها مشكلة "واسعة النطاق على نحو مخيف".

لذلك تم تكليف المؤتمر الأميركي للأساقفة الكاثوليك، المعرف اختصارا بـ (USCCB)، في عام ٢٠٠٤م، لإصدار تقرير (جون جاي)، واستناداً إلى الدراسات الاستقصائية التي تم إنجازها في الأبرشيات الكاثوليكية، في الولايات المتحدة، استخرجت معلومات من الملفات الموجودة عن كل كاهن في الأبرشيات، من المتهمين بالاعتداء الجنسي على الأطفال، والتفتيش عن جميع ضحايا الكهنة، في الشكل الذي لم يكشف عن أسماء المتهمين أو كهنة الأبرشيات التي يعملون فيها. كما شجع الأبرشيات لإصدار التقارير الخاصة بها، استناداً إلى الدراسات الاستقصائية التي أنجزت فيها. وأفاد الفريق أنه من خلال (١٠٦٦٧) شخصاً في الولايات المتحدة، ادّعوا أنهم ضحية الاعتداءات الجنسية، شملهم التحقيق في مزاعم الاعتداءات الجنسية على الأطفال، بين عامي ١٩٥٠م و٢٠٠٢م، الموجهة ضد (٤٣٩٢) من الكهنة (وهذا العدد يمثل حوالي ٤٪ من المجموع الكلي (١٠٩٦٩٤) للكهنة الذين عملوا خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة). وحدثت ثلث هذه الاتهامات بين الأعوام ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م، وثلث آخر بين عامي ١٩٩٣م و٢٠٠١م. وهكذا، وقبل عام ١٩٩٣م، إلا أن ثلث الحالات فقط كانت معروفة لمسؤولي الكنيسة"، كما يقول التقرير، من مجموع ادعاءات بلغ حوالي ١١,٠٠٠ ونيف، جرى التحقيق في ٦٧٠٠ حالة، ودعمت بالأدلة الدامغة وتم إثباتها ضد ١٨٧٢ من الكهنة أو القساوسة، وفي ١٠٠٠ حالة أخرى كانت غير مدعمة بالأدلة، ولم تثبت، موجهة ضد ٨٢٤ من الكهنة أو القساوسة. الحالات المتبقية ٣٣٠٠ حالة لم يتم التحقيق في الادعاءات بالاعتداءات الجنسية، لأن الكهنة أو القساوسة المتهمين كانوا قد ماتوا بحلول الوقت الذي قدمت هذه الادعاءات والاتهامات ضدّهم.

ويعتقد أن هذه الادعاءات كانت ذات مصداقية لـ(١٦٧١) من الكهنة أو القساوسة، ولم يكن موثوقاً بها بالنسبة لـ(٣٤٥) حالة أخرى. وتم الاتصال بالشرطة في حوالي (١٠٢١) من الحالات، بشأن هؤلاء الكهنة أو القساوسة. وقد أدت هذه التقارير كلها تقريباً إلى تحقيقات، وأدت (٣٨٤) من الحالات إلى توجيه اتهامات جنائية للكهنة المتوافرة معلومات عنهم، وأدين (٢٥٢) منهم، وخدم حوالي (١٠٠) على الأقل من هؤلاء فترة في السجن. ونسبة ٦٪ من جميع الكهنة الذين ظهرت اتهامات ضدهم، كانوا قد أدينوا، وحوالي ٢٪ حكم عليه بالسجن، حسب التقرير. وكان مجموع (٤٣٩٢) من الكهنة أو القساوسة، أو بنسبة ٥٦٪ منهم، متهمين بتهمة واحدة فقط. وما يقل قليلاً عن ٣٪ (أو ١٤٩ من الكهنة) كانوا متهمين بعشرة أو أكثر من هذه الاتهامات. وحوالي ٨١٪ من الضحايا كانوا من

الذكور، و٥١٪ ممن تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٤ عاماً، و٢٧٪ بين الذين تتراوح أعمارهم من ١٥-١٧ عاماً.

واستناداً إلى إحصائيات قاعدة بيانات من ٣٠٠٠ من القساوسة المتهمين بارتكاب الاعتداء الجنسي، قالت جماعة BishopAccountability.org، في عام ٢٠٠٩م، أن ثلث الكهنة المسيئين في الولايات المتحدة لهم صلات بإيرلندا، اعتماداً على قاعدة البيانات هذه التي تشير إلى أن البعض منهم إما ولدوا في إيرلندا، أو ينحدرون من أصول إيرلندية، جاءوا إلى الولايات المتحدة.

ووافق البابا فرانيسس على مرسوم بتاريخ ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م أصدره تكتل أهل العقيدة والإيمان، الذي حل محل محاكم التفتيش القديمة في روما، يقضي بفصل (ثيودور ماك كاريك) عن مهامه الدينية، وواجباته الكهنوتية، وهي أخطر عقوبة يمكن أن تلحق برجل دين.

وكان (ماك كاريك) قد فقد لقبه ككاردينال - كما تقول صحيفة ليبراسيون الفرنسية - قبل أن تثبت عليه عدالة الكنيسة تهمة الاعتداء الجنسي على القصر، واستخدامه سلطته الدينية لهذا الغرض. وقال الكاردينال (دانيي ديناردو)، كبير الأسقفية الأميركية: "لا يوجد أسقف فوق قانون الكنيسة".

وتقول (برناديت صوفاجي) - التي كتبت المقال في ليبراسيون - إن اللعنة التي أصابت (ماك كاريك) تنم عن الفوضى الكبيرة التي تتخبط فيها الكنيسة الكاثوليكية في أيامنا هذه. ففي فرنسا كشفت صحيفة (لوموند) أن السفير البابوي (لويجي فنتورا) متهم بالاعتداء الجنسي على شاب يعمل في بلدية باريس، ولم تحاول الكنيسة تحويله عن مكان عمله لتمكين القضاء من محاكمته.

وقد يدل هذا التصرف - بحسب الكاتبة- على تطور في موقف الكنيسة، لأنها كانت في السابق تحاول التستر على سلوك رجالها، كما حدث في ٢٠٠٢م، عندما غطى أسقف بوسطن الكاردينال (برنار لو) مئات الحالات من الاعتداء الجنسي- كما يظهر ذلك في القضية التي يرويها فيلم (سبوت لايت)- ولجأ هو نفسه إلى الفاتيكان للإفلات من القضاء الأميركي. وتضيف (صوفاجي): أنه بعد محاكمة الكاردينال (فيليب باربارية) الشهيرة، لتستره على الاعتداء الجنسي في قضية برينات، سُمح لفيلم (فرانسوا أوزون) - بقرار من العدالة - بالصدور في ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠٢٠م، خاصة أنه يعالج مشكلة التكتم على الحقيقة، وصعوبة تحدث ضحايا العنف الجنسي.

ويقول (فرانسوا أوزون) لصحيفة (ليبراسيون): إنه لاحظ وجود إرادة قوية في التغيير لدى الكاثوليك، وإنه يجب على الكنيسة إجراء تغيير كبير من الداخل لتتخلص من هذه التهمة السيئة التي تلاحقها. وترى الصحيفة أن كتاب (سودوما) - وموضوعه الشذوذ الجنسي- لمؤلفه (فريدريك مارتل)، والذي نشر في عام٢٠١٩م، يكشف - هو الآخر - نفاق الكنيسة الكاثوليكية حول قضية المثلية. وكما يقول (هنري ثينك)، الكاتب الصحفي بصحيفة (لوموند) الفرنسية: "سيكون ذلك بمثابة قنبلة ذرية ضد البابا يوحنا بولس الثاني، وبنيديكتس السادس عشر".

وقالت الصحفية: إن البابا الحالي ظل قبل ربيع ٢٠١٨م يتمسك بموقف غامض من قضية الاستغلال الجنسي للأطفال، إذ منع إنشاء محكمة خاصة بالفاتيكان لمحاكمة الأساقفة الذين تستروا على قضايا اعتداءات جنسية، كما قام بحماية صديقه الكاردينال الأسترالي (جورج بيل)، المسؤول عن الشؤون المالية. وأوضحت الصحيفة: أن (فريدريك مارتل) -رغم أنه محاب جداً للبابا، ويعتبره البطل المناهض للاعتداء الجنسي على الأطفال- متهم لدى بعض الدوائر المتشددة الأميركية بأنه صديق للشواذ. وفي النهاية، تخلص الصحيفة إلى أن الكنيسة الكاثوليكية تمر بأزمة لم يسبق لها مثيل في العصر الحالي، متوقعة أن بقاءها في أوروبا الغربية مهدد، ولا سيما أنها منهارة أصلاً بفعل العلمانية.

وأعلن الفاتيكان رفضه تقديم أي معلومات إلى لجنة حقوقية أممية، عن التحقيقات الداخلية للكنيسة في الاعتداءات الجنسية على أطفال، من رجال دين. وقال: إن سياسته هي الحفاظ على السرية في مثل هذه الحالات. ورداً على سلسلة أسئلة وصفت بـ(الصعبة)، طرحتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، قال الكرسي الرسولي: إنه لن يصدر معلومات عن التحقيقات الداخلية في حالات الاعتداء، "إلا إذا تلقى طلباً بذلك من دولة، أو حكومة، للتعاون في الإجراءات القانونية".

وتهدف الأسئلة - التي طرحتها اللجنة - إلى تقييم التزام الكنيسة باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠م بشأن حقوق الطفل، وهي معاهدة تضمن مجموعة كاملة من حقوق الإنسان للأطفال، وقّع عليها الكرسي الرسولي. وقال الفاتيكان: إن الإجراءات التأديبية الداخلية "غير متاحة للجمهور"، من أجل حماية "الشهود، والمتهمين، ونزاهة العملية الكنسية"، لكنه أضاف: إنه يجب احترام قوانين الدولة، بما في ذلك الالتزام بالإبلاغ عن الجرائم.

وأشار الكرسي الرسولي إلى أنه "يشعر بحزن عميق إزاء محنة الاعتداء الجنسي". وأكد أنه غيّر شروط قبول المرشحين للكهنوت، وطور القانون الكنسي، وطالب مؤتمرات الأساقفة

بوضع المبادئ التوجيهية لمكافحة الاعتداء. ولفت الأنظار إلى أنه لا يمكن إلقاء المسؤولية على الفاتيكان عن تصرفات المؤسسات أو الأفراد الكاثوليك حول العالم. وقال: إن الأساقفة المحليين يتحملون المسؤولية عن ضمان حماية الأطفال. (المصدر: وكالة رويتر، في ٢٠١٣/١٢/٤).

الدول المتهمة بالاعتداءات الجنسية:

أولاً: إيرلندا

ابتداء من تسعينيات القرن العشرين، ظهرت سلسلة من القضايا الجنائية، وتحقيقات قامت بها الحكومة الأيرلندية، تناولت اتهامات بشأن كهنة اعتدوا جنسياً وجسدياً على مئات من القصر، على مدى العقود السابقة. وقد حدث في كثير من الحالات أن تم نقل الكهنة المسيئين، من قبل رجال دين كبار، إلى الأبرشيات الأخرى، لتجنب الفضيحة. وبحلول عام ٢٠١٠م تم نشر عدد من التقارير القضائية المتعمقة بهذا الموضوع، ولكن مع عدد قليل نسبياً من الملاحقات القضائية. وتم الإقرار بأن الاعتداءات كانت معروفة من قبل موظفين في وزارة التربية والتعليم، والشرطة، وهيئات حكومية أخرى، والذين دافعوا عن مواقفهم بالقول إن الملاحقة القضائية لرجال الدين الكاثوليك كانت صعبة للغاية، نظراً لما أسموه ب"الروح الكاثوليكية "Catholic ethos" "للجمهورية الأيرلندية .

وفي عام ١٩٩٤م استقال (مايكل ليدوذ)، الذي كان رئيساً لكلية سانت باتريك، في (ماينوث)، عندما خرجت هذه المزاعم بالاعتداءات الجنسية إلى العلن. وفي يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٥م صرح (دينيس مكولوغ) أن عدداً من الأساقفة قد رفضوا المخاوف بشأن السلوك غير الملائم لـ(مايكل ليدوذ) نحو اللاهوتيون "تماما بذلك، وذلك بشكل مفاجئ، دون أي تحقيق مناسب"، على الرغم من أنه اعترف بتقريره أن "التحقيق على وجه كامل أو كبير جداً، أو أي شكوى عامة بشأن ميول شخص ما على ما يبدو، كان صعباً".

ومن الجدير بالذكر، أن واحدة من أكثر الحالات المشينة للانتهاكات الجنسية في أيرلندا، هي قضية القس (برندان سميث)، الذي قام بين الأعوام ١٩٤٥م و١٩٨٩م، بالاعتداء الجنسي، والاعتداء غير الأخلاقي، على العشرات من الأطفال، في الأبرشيات، في بلفاست ودبلن والولايات المتحدة. وقد أدى الجدل حول التعامل مع قضية تسليم ألقس (برندان سميث) إلى أيرلندا الشمالية، إلى انهيار حكومة العمل الائتلافية (فيانا فيل) في عام ١٩٩٤.

وواجه البابا الألماني (بنيديكتس السادس عشر) موجة من الانتقادات اللاذعة بسبب اتهام للكنيسة بأنها تسترت على الاعتداءات خوفاً من الفضيحة. وذكرت صحيفة (نيويورك

تايمز)، نقلاً عن مصادر ووثائق حصلوا عليها من الكنيسة، أن أحد القساوسة قام بالاعتداء الجنسي على حوالي ٢٠٠ من الأطفال المصابين بمرض الصمم. وقد قامت قبل مدة من هذا الزمن جماعات الدفاع عن ضحايا هذه الاعتداءات، بتوجيه انتقادات أيضاً لرسالة البابا التي قدمها للضحايا بالاعتذار عن هذه الاعتداءات الجنسية. وقد أشار البابا، في هذه الرسالة، إلى عقود من الزمان من الاعتدءات الجنسية التي قام بها رجال دين وقساوسة في أيرلندا، ودول أخرى. ومن الجدير بالذكر أنها أول رسالة علنية من نوعها يرسلها البابا، وقد تضمنت الرسالة اعتذار البابا، وقد قال فيها بالنص: (لقد عانيتم كثيراً، وأنا آسف حقاً).

وفي عام ٢٠٠٦م انتجت هيئة الإذاعة البريطانية فيلماً وثائقياً بعنوان (جرائم الجنس والفاتيكان)، تم إنتاج الفيلم الوثائقي من قبل ضحايا الاستغلال الجنسي- من قبل رجال الدين الكاثوليك، وتضمن الفيلم الوثائقي الادعاءات الواردة والموجهة ضد الكنيسة الكاثوليكية والفاتيكان، بأن جميع مزاعم الاعتداءات الجنسية تم إرسالها إلى الفاتيكان بدلاً من السلطات المدنية المختصة بهكذا حالات من الاعتداءات الجنسية، أو الشرطة. وأن الفاتيكان أصدرت مرسوماً كنسياً، وبمنتهى السرية، تم تسميته باللاتينية Crimen): (sollicitationisوتعني جريمة التحريض، أو إلاغواء، الذي يفرض على الطفل الضحية، ويحلف بيمين سري، وكذلك الكاهن المتعامل مع هذه المزاعم، وكذلك شهود العيان، إن وجدوا، ويقوم جميعهم بأداء القسم أو اليمين السرية هذه، قبل التعامل مع هذه القضايا. وأن العقوبة على كسر هذا القسم شديدة، وتعني النفي الفوري من الكنيسة الكاثوليكية (الطرد).

اقتبس الفيلم الوثائقي عبارة من تقرير فرنس لعام ٢٠٠٥م، يقول فيه: "إن ثقافة السرية والخوف من الفضيحة هي التي أدت بالأساقفة إلى وضع مصالح الكنيسة الكاثوليكية قبل سلامة الأطفال". أما المحامي الكنسي (توماس دويل)، والذي أدرج في الفيلم الوثائقي من أجل دعم الصورة التي كانت قد قدمت في الوثائقي، وكتب في وقت لاحق، فيما يتعلق بجريمة التحريض أو الإغواء (باللاتينية Crimen sollicitationis) عام ١٩٦٢م، ورسالة على الجرائم الأكثر خطورة (باللاتيني: (Crimen sollicitationis)عام ٢٠٠١، وتحقيقات الكنيسة الرسمية في اتهامات الاعتداءات الجنسية، قال: إنه "لا يوجد أساس لافتراض أن الكرسي الرسولي تصور هذه العملية لتكون بديلاً عن أي عملية قانونية علمانية، أو جنائية، أو مدنية. وهو أيضاً غير صحيح أن نفترض، كما فعل البعض للأسف، أن هاتين الوثيقتين من الفاتيكان هي دليل على وجود مؤامرة لإخفاء الاعتداءات الجنسية للقساوسة، أو للحيلولة دون الكشف عن الجرائم الجنسية التي يرتكبها رجال الدين، إلى السلطات

العلمانية". ومع ذلك، فقد قال المحامي الكنسي (دويل)، بعد ذلك بعامين، في عام ٢٠٠٨م، عن المحاولات لإصلاح الكنيسة الكاثوليكية بأنها كانت مثل: "المشي- من خلال أفضل ما يمكن وصفه بأنه مستنقع من النفايات السامة". وقال إن الكنيسة كانت ترفض تسليم المعلومات إلى السلطات المدنية، حول التحقيقات الكنيسة الخاصة في التهم الموجهة إلى العاملين فيها.

وقد ذكر (ريك روملي Rick Romley)، في الفيلم الوثائقي للبي بي سي، وهو محامي المقاطعة، الذي بدأ تحقيقاً في الأبرشية الكاثوليكية في (فينيكس): أن "السرية، والعرقلة، التي رأيتها أثناء التحقيق لم يسبق لي أن واجهت مثيلاً لها في حياتي المهنية كلها... ومن الصعب الحصول على أي معلومات من الكنيسة على الإطلاق". وأفاد أن المحفوظات من الوثائق والأدلة المتعلقة بجرائم الاستغلال الجنسي- التي تم إخفاءها عن السلطات، لا يمكن استدعائها بموجب القانون. "إن الكنيسة ليس فقط فشلت بالإقرار أن هذه مشكلة خطيرة، ولكن أكثر من ذلك، ولكنه ليس التخاذل أيضاً، ولكنها كانت طريقة معرقلة علنية لمنع السماح للسلطات بمحاولة وقف الاعتداءات الجنسية التي تجري داخل الكنيسة. قاتلونا في كل خطوة في الطريق".

ثانياً: الولايات المتحدة الامريكية:

استند تقرير (جون جاي) لعام ٢٠٠٤م، على دراسة في الاتهامات، وعددها (١٠٦٦٧) حالة، وهي موجهة ضد (٤٣٩٢) من القساوسة المتهمين بالتورط في الاعتداءات الجنسية على الأطفال، بين عامي ١٩٥٠م و٢٠٠٢م. رقم (٤٣٩٢) يمثل أربعة في المئة من عدد الكهنة (١٠٩٦٩٤) المتورطين خلال تلك الفترة. ما يقرب من (٥٦) في المئة لديهم اتهام واحد مبلغ عنه ضدهم؛ و (٢٧) في المئة لديهم اثنين أو ثلاثة من التهم الموجهة إليهم، وكان ما يقرب من ١٤ في المئة عندهم أربعة أو تسعة من الادعاءات ضدهم؛ ٣ % (١٤٩ من القساوسة) كان ضدهم ١٠ أو أكثر من الادعاءات. وكان هؤلاء القساوسة الـ ١٤٩ مسؤولون عن ما يقرب من ٣٠٠٠ اعتداء جنسي، أو حوالي ٢٧٪ من هذه الادعاءات.

وكانت ادعاءات كثيرة عن (١٨٧٢) من القساوسة قد أكدت، في حين لم تؤكد هذه الادعاءات ضد (٨٢٤) منهم. كما ويعتقد أن هذه الأحكام ذات مصداقية لـ (١٦٧١) من القساوسة، وليس موثوقاً بها، أو ليست ذات مصداقية لـ (٣٤٥) من القساوسة. وكذلك (٢٩٨) من القساوسة، والشمامسة، الذين كانوا قد تم تبرئتهم تماماً، لم يكونوا مدرجين في الدراسة. وكانت أعمار ٥٠ % من الذين وجهت إليهم الاتهامات بالاعتداءات الجنسية

حوالي ٣٥ سنة، أو أصغر سناً، حين حدوث الاعتداءات. وقد تم ترسيم هؤلاء الكهنة، أو تعيين تقريباً ٧٠% منهم، قبل عام ١٩٧٠م.

وقد أبلغ أقل من ٧% منهم أنهم أنفسهم كانوا ضحايا للإيذاء البدني والجنسي- أو العاطفي، عندما كانوا أطفال. وعلى الرغم من أن ١٩% منهم، كان عندهم مشكل تعاطي الكحول، أو تعاطي المخدرات، أقر ٩ % فقط منهم أنه تم استخدام المخدرات أو الكحول خلال حالات الاعتداءات الجنسية. وقد كان هناك ما يقرب من ١٠٦٦٧ طفل أو قاصر من ضحايا الاعتداءات الجنسية من قبل رجال الدين خلال هذه الفترة:

نحو ٨١% من هؤلاء الضحايا كانوا من الذكور.

وكان ٢٢.٦٪ منهم أعمارهم ١٠ سنوات أو أقل.

وكانت ٥١٪ منهم ممن تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٤ سنة.

وكان ٢٧٪ مهنم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة.

وكان عدد كبير (حوالي ٢٠٠٠) من الأطفال الصغار جداً، وكانوا ضحايا للكهنة خلال هذه الفترة الزمنية.

وكانت استطلاعات لـ ٩٢٨١ من الضحايا، من الذين يحملون معلومات حول التحقيق، أوضحت أن في ٦٦٩٦ (٧٢ ٪) من الحالات، تم إجراء تحقيق في الادعاءات التي نفذت. ومن بين هؤلاء ٤٥٧٠ (٨٠ ٪) قد تم إثباتها؛ ١٠٢٨ (١٨ ٪) كان لا أساس لها، أو لم يكن يوجد دليل إدانة، وكان ٨٣ (١.٥ ٪) حالة اعتبرت حالات كاذبة. وفي ٥٦ قضية، تم الإبلاغ عن أن القساوسة نفوا هذه الادعاءات.

واعتبر أكثر من ١٠% من هذه الادعاءات أنها غير مثبتة (وهذا لا يعني أن هذا الادعاء غير صحيح، بل يعني فقط أنهم لم يتمكنوا من تحديد ما إذا كان الاعتداء المزعوم قد حصل فعلاً، أي فقدان الدليل الكافي للإدانة).

وفي ما يقرب من ٢٠% من الادعاءات، كان القس أو الكاهن إما متوفى، أو غير نشط، في وقت تلقي هذا الادعاء، أو الاتهام، ولا يجري أي تحقيق في العادة في مثل هذه الظروف.

وفي ٣٨.٤٪ من الادعاءات، تم الادعاء أن الاعتداء وقع في غضون عام واحد، و٢١.٨٪ من الاعتداءات استمرت أكثر من عام، ولكن أقل من ٢ سنة. و ٢٨٪ من الاعتداءات دامت لفترة بين ٢ و٤ سنوات، و ١٠.٢٪ من الاعتداءات دامت لفترة بين ٥ و٩ سنوات، وأقل من ١٪ قد دامت الاعتداءات لمدة ١٠ سنوات أو أكثر.

وكان كثير من الاعتداء الجنسية التي تم الإبلاغ عنها، تتراوح بين اعتداء جنسي، أو اعتداء مداعبة، أو غير محدد. وكان هناك أيضاً عدد كبير من ادعاءات الاعتداءات الجنسية أكثر

خطورة، بما في ذلك أعمال الجنس عن طريق الفم، والجماع. كما ولم يتم الإبلاغ عن معلومات مفصلة عن طبيعة أو نوع الاعتداء الجنسي في ٢٦.٦٪ من الادعاءات المبلغ عنها. وقد كانت ٢٧.٣٪ من حالات الاعتداء قام بها القساوسة بممارسة الجنس الفموي مع الضحية. كما وشملت ٢٥.١ ٪ من حالات الاعتداء إدخال للقضيب، أو محاولة إدخال.

وعلى الرغم من أن هناك تبليغاً عن أعمال الاعتداءات الجنسية على القاصرين والأطفال في كل عام، كان حدوث الاعتداءات متزايداً، وبشكل ضخم، في الرهبانيات، في فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين. وقد كان هناك، على سبيل المثال، أكثر من ستة أضعاف زيادة في عدد الاعتداءات الجنسية الواقعة على الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١١-١٧ سنة، في الفترات بين الخمسينات والسبعينات. وبعد بلوغ الذروة في فترة السبعينات، كان عدد الحوادث انخفض خلال الثمانينات والتسعينات بشكل أكثر حدة من نسبة حدوث الزيادة في الستينات والسبعينات.

الولايات المتحدة الأمريكية والتسويات، وحالات الإفلاس، والإغلاق:

وفقا لـ(دونالد كوزنس)، "بحلول نهاية منتصف التسعينات من القرن العشرين، كان يقدر أن أكثر من نصف مليار دولار قد تم دفعها كتعويضات في هيئة المحلفين، وكإجراءات تسوية، ورسوم قانونية. وازداد هذا الرقم إلى نحو مليار دولار، بحلول عام ٢٠٠٢م. أنفق الروم الكاثوليك ٦١٥ مليون دولار على حالات الاعتداء الجنسي في عام ٢٠٠٧م حصراً .

وفي مارس/ آذار عام ٢٠٠٦م، وفي الأبرشيات الأمريكية التي ارتكبت فيها الاعتداءات الجنسية، تمت تسوية الدعاوى والشكاوى خارج المحكمة، حيث قدمت تسويات مالية للضحايا، بلغ مجموعها أكثر من ١.٥ مليار دولار. وبسبب العدد والحجم الهائل لهذه التسويات، أصبح من الضروري للعديد من الأبرشيات الحد من نفقاتها التشغيلية العادية؛ عن طريق إغلاق الكنائس، والمدارس، من أجل جمع الأموال اللازمة لدفع هذه المبالغ التعويضية. في حين اختار العديد من الأبرشيات إعلان الفصل ١١ من قانون الإفلاس، كوسيلة لمقاضاة التسويات، وفي نفس الوقت لحماية بعض الأصول للكنيسة، للتأكد من استمرارية عملها.

وبحلول عام ٢٠٠٩م، دفعت أبرشيات الولايات المتحدة أكثر من ٢.٦ مليار دولار أمريكي كتكاليف لدعاوى متصلة بالاعتداءات الجنسية التي حصلت فيها، ومنذ عام ١٩٥٠م. وفي كثير من الحالات، أجبرت الأبرشيات على إعلان إفلاسها، نتيجة لعمليات التسوية. في حين

سعت ما لا يقل عن ستة من الأبرشيات الأمريكية للحماية من الإفلاس. أما في بعض الحالات، وكخطوات استباقية، فقد أقدمت بعض الأبرشيات على إشهار الإفلاس قبل إقامة الدعاوى المدنية ضدهم، عندما كانت هذه الدعاوى على وشك، أو في طريقها للذهاب إلى المحكمة. وكان لهذا أثره في إقامة الوصاية، وذلك ريثما تتم تسوية الدعاوى القضائية المقبلة في محكمة الإفلاس.

منذ الخمسينات، كانت هناك مناقشة عامة ضئيلة عن المشكلة، وحتى منتصف الستينات، وحتى ذلك الحين، عقدت أكثر الحوارات على مستوى عالٍ من التسلسل الهرمي الكاثوليكي، مع تغطية ضئيلة أو معدومة في وسائل الإعلام. وجرت المناقشة العلنية الأولى للاعتداءات الجنسية على الأطفال، من قبل الكهنة أو القساوسة، في اجتماع عقد برعاية الرابطة الوطنية لتجديد الرعوية، التي عقدت في حرم جامعة (نوتردام)، في العام ١٩٦٧م، والتي دعت فيها جميع الأساقفة الكاثوليك في الولايات المتحدة الامريكية. وعقدت العديد من المناقشات المحلية والإقليمية لهذه المشكلة من قبل الأساقفة الكاثوليك في السنوات اللاحقة. ومع ذلك، لم يحدث الاهتمام الإعلامي حتى الثمانينات من القرن العشرين، بمناقشة الاعتداء الجنسي من قبل رجال الدين الكاثوليك. وبدأت تغطيتها بوصفها ظاهرة في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، بعد ذلك التاريخ. ووفقاً لوكالة الأنباء الكاثوليكية، بدأ ظهور الوعي العام للاستغلال الجنسي للأطفال، في الولايات المتحدة، وكندا، في أواخر السبعينيات والثمانينيات، كثمرة لتزايد الوعي عن الإيذاء الجسدي للأطفال .

وفي عام ١٩٨١م أقر الأب (رومر دونالد)، من أبرشية لوس أنجلوس، بأنه مذنب في الاعتداء الجنسي الإجرامي على قاصر. وحظيت هذه القضية على نطاق واسع من التغطية الإعلامية، في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣م، عندما نشر مراسل الكاثوليكية الوطنية مقالاً حول هذا الموضوع. واكتسب هذا الموضوع سمعة سيئة على نطاق قومي أوسع، في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٨٥م، عندما أقر قس لويزيانا (جيلبرت جاوثة Gilbert Gauthe) بأنه مذنب في ١١ تهمة تحرش جنسي- على الأولاد الصغار أو القصر. بعد أن بدأت تغطية قضية القس (جيلبرت) تهدأ، تراجعت القضية، وبدت على هامش اهتمام الرأي العام، حتى منتصف التسعينات، عندما تم طرح هذه القضية مرة أخرى إلى الاهتمام الوطني، بعد عدد من الكتب التي نشرت حول هذا الموضوع.

وفي أوائل عام ٢٠٠٢م حصلت (بوسطن غلوب) على (جائزة بوليتزر) لتغطية حالات الاعتداء الجنسية التي قام بها القساوسة الكاثوليك على الأطفال. فقد كانت الصحيفة

ألأولى التي لفتت انتباه العالم لهذه الجرائم، وكانت الرائدة في هذا المجال في الولايات المتحدة أولاً، وفي العالم ككل.

ونشرت الكنيسة الكاثوليكية الأميركية أسماء ثلاثمائة كاهن، في أبرشيات تكساس، متهمين بارتكاب اعتداءات جنسية على أطفال، منذ عام ١٩٥٠م، مواصلة بذلك عملية الشفافية التي أطلقتها في هذا الإطار. وبعد ولايتي واشنطن وإلينوي، نشرت الأبرشيات الـ١٥ في ثاني أكبر الولايات الأميركية في عدد السكان، أسماء الكهنة الذين استهدفوا "باتهامات تتمتع بالصدقية بشأن اعتداءات جنسية على قاصرين". ونشرت أبرشية سان أنطونيو ٥٧ اسماً، وهيوستن ٤٢، ودالاس ٣١، وبعض الأسماء تكررت على اللوائح، لكن في المجموع نشرت أسماء نحو ثلاثمائة كاهن، توفي عدد كبير منهم. وقد قدم رئيس مجمع الأساقفة الأميركيين الاعتذار إلى الضحايا، وأهاليهم، قائلاً: "باسم جميع الذين أخفقوا في القيام بذلك، أوجه اعتذاراتي الصادقة إلى الضحايا"، مضيفاً: إن "كنيستنا تضررت بهذا الجرح، وعلينا التحرك لمعالجته".

وكانت سلسلة مقالات بشأن تجاوزات وقعت في (بوسطن)، لعقود، قد هزت في ٢٠٠٢م الكنيسة الكاثوليكية، ودفع كشف هذه القضايا العديد من الضحايا إلى التحدث في جميع أنحاء البلاد، ومنذ ذلك الحين أقصي عدد من الكهنة من الكنائس، وتمت ملاحقتهم أمام القضاء، كما دفعت الكنيسة مبالغ كبيرة لعدد من الضحايا .

وخلال صيف عام ٢٠١٨م وجه مكتب النائب العام في (بنسلفانيا) ضربة جديدة إلى الكنيسة، بعدما نشر تفاصيل تجاوزات ارتكبها أكثر من ثلاثمئة كاهن في هذه الولاية، ضد أكثر من ألف طفل. وفتح القضاء تحقيقات في عدد من الولايات، في حين رفعت أبرشيات عدة السرية عن أرشيفها. لكن كثيرين يتساءلون عن قيمة اللوائح التي تنشر. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٨م، اتهمت المدعية العامة في (إلينوي)، رجال الدين في الولاية، بنشر لائحة لا تتضمن "الاتهامات الموجهة إلى خمسمائة كاهن على الأقل".

الوعي العام الدولي:

وعلى الرغم من أن إجراء التحقيقات الضخمة، وعلى مستوى البلاد، تم في الولايات المتحدة وأيرلندا فقط، في البداية، لكن حالات الاعتداء الجنسي- على الأطفال والقاصرين من قبل الكهنة قد تم التبليغ عنها، وإجراء محاكمات، في كل من: أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، وبلدان أخرى. وقد حصلت في عام ١٩٩٤م اتهامات بالاعتداءات الجنسية على الصغار ضد ٤٧ من اللاهوتيين في الأرجنتين. وفي عام ١٩٩٥ استقال المطران (هانز هيرمان

غروير) من منصبه كرئيس أساقفة فيينا (= النمسا)، بسبب اتهامات بالإساءة جنسياً لأطفال ورهبان، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل في منصب كاردينال.

ونشرت منظمة الأمم المتحدة، عام ٢٠١٤م، تقريراً حول حالات التحرش الجنسي بالأطفال في الكنيسة الكاثوليكية. وجاء في التقرير، أن الفاتيكان يقوم بالتستر على قضايا التحرش الجنسي في الكنائس الكاثوليكية في الكثير من الدول حول العالم. وحسب دراسة أجراها معهد (جون جاي)، التابع لمؤتمر كبراء الأساقفة الكاثوليك في الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٤م، فقد تعرض ١٠ آلاف و٦٦٧ طفلاً للتحرش الجنسي، من قبل أكثر من ٤ آلاف راهب كاثوليكي، ما بين عامي (١٩٥٠م -٢٠٠٠م).

ثالثاً: استراليا:

وفي أستراليا، ومنذ ١٩٩٥م أدين أكثر من مائة قسيس، من مختلف مناطق استراليا، بالاعتداء الجنسي على الأطفال أو القصر. وفي ٧ أبريل/ نيسان عام ٢٠١٠م، تم الكشف عن اعتراف المطران السابق للكنيسة الكاثوليكية النرويجية (جورج مولر)، إلى الشرطة النرويجية، في أوائل يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٠م، إلى أنه قد اعتدى جنسياً على صبي قاصر قبل ٢٠ عاماً. وكانت الكنيسة الكاثوليكية النرويجية على علم بالحادث، ولكن لم تنبه السلطات الحكومية إلى ذلك. وقد أجبر المطران (جورج مولر) على التنحي من أسقفية الكنسية في يوليو/ تموز عام ٢٠٠٩م. وكرد فعل على هذا الخبر، اعترف أسقف أوسلو: (بيرنت أيدسفك Bernt Eidsvig)، لوكالة الأنباء النرويجية، أنه كان على علم بمجموع أربع حالات من استغلال الأطفال جنسياً، في الكنيسة الكاثوليكية النرويجية.

وفي السياق نفسه، فقد أعلنت محكمة أسترالية، في ٢٠١٩/٢/٢٦م، أن الكاردينال (جورج بيل) ، ثالث أكبر مسؤول في الفاتيكان، أدين بالاعتداء جنسياً على أطفال في أستراليا، ليصبح بذلك أرفع مسؤول في الكنيسة الكاثوليكية يدان بارتكاب جرائم جنسية بحق قاصرين. وقالت محكمة (ملبورن) (جنوب) إن الكاردينال البالغ من العمر ٧٧ عاماً أدين بالاعتداء جنسياً على طفلين كانا عضوين في جوقة الإنشاد الديني في كاتدرائية ملبورن، في تسعينيات القرن الماضي، وكان عمرهما يومها ١٢ و١٣ عاماً.

وكان كبير أساقفة أستراليا دفع ببراءته من هذه التهم، خلال محاكمة أولى انتهت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨م، من دون أن تتوصل هيئة المحلفين إلى قرار بشأن إدانته، أو تبرئته، الأمر الذي استدعى إجراء محاكمة ثانية انتهت في ١١ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٨م بإدانته. ويومها أمر القاضي بحظر النشر في هذه القضية، حماية لأعضاء هيئة محلفين أخرى تم تشكيلها للنظر في قضية ثانية، كان مفترضاً أن يحاكم فيها الكاردينال (بيل)، لكن

النيابة العامة صرفت في نهاية المطاف النظر عن هذه المحاكمة الثانية، الأمر الذي دفع القاضي لرفع حظر النشر في القضية.

وكان الكاردينال (بيل) أخذ إجازة من مهامه في الفاتيكان، لكي ينصرف للدفاع عن نفسه، لكنه لا يزال رسميا وزير اقتصاد الكرسي الرسولي، وهو ثالث أعلى منصب في دولة الفاتيكان.

رابعاً: كندا:

كان عدد حالات الاعتداءات الجنسية في الولايات المتحدة هائلاً، ولذلك فقد تركز اهتمام الرأي العام على ذلك البلد. وفي السياق نفسه، كانت هناك فضائح على نطاق أصغر في (كندا)، منذ أكثر من عقد من الزمان قبل الفضائح التي حدثت في الولايات المتحدة. ففي أواخر الثمانينات ظهرت مزاعم بالاعتداءات الجسدية والجنسية والتي ارتكبها أفراد من منظمة الأخوة المسيحيين، الذين كانوا يديرون داراً للأيتام في جبل كاشل، في سانت جونز، نيوفاوندلاند. وقد تواطأت الحكومة، والشرطة، والكنيسة، في محاولة فاشلة للتغطية على هذه الفضائح، ولكن في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٨٩م، نشرت صحيفة (سانت جون صنداى اكسبريس) الفضائح على العلن، مما حال دون إمكانية التغطية عليها. مما شجع - في نهاية المطاف - أكثر من ٣٠٠ تلميذ سابق، أن يقدموا شكاوى في تعرضهم للاعتداء الجسدي والجنسي في دار للأيتام هذه. وقام النظام الديني الذي كان يدير دار الأيتام بإشهار الإفلاس، لكي يواجه دعاوى قضائية عديدة. ومنذ الكشف عن فضيحة جبل كاشل، تم اتهام لفيف من الكهنة، في جميع أنحاء كندا، بتهمة الاعتداء الجنسي على الأطفال والقصر.

خامساً: بلجيكا:

أما في بلجيكا، فقد داهمت الشرطة البلجيكية في يونيو/حزيران عام ٢٠١٠م، مقر الكنيسة الكاثوليكية البلجيكية في بروكسل، وقامت بمصادرة جهاز كمبيوتر، وسجلات لجنة التحقيق بالاعتداءات الجنسية على الأطفال التابعة للكنيسة. وحققت السلطات في اتهامات بشأن بعض رجال الدين البلجيكي، الذين قاموا بالاعتداءات الجنسية على الأطفال. وقد أثيرت مئات من هذه الادعائات منذ نيسان/أبريل عام ٢٠١٠م، عندما أقر أسقف برجز المدعو (الأسقف روجر فانجيلوي Roger Vangheluwe) بجريمته باعتدائه على صبي، ثم استقال بعدها. وذكرت تقارير أن الفاتيكان أقر بأنه (ساخط)، وغير راضٍ على تلك المداهمات، مدّعياً أنها أدت إلى (انتهاك السرية) للضحايا، وهم على وجه التحديد الذين نفذت المداهمات من أجلهم.

وفي يوليو/ تموز عام ٢٠١٠م، ذكرت الشرطة البلجيكية أنها تحقق في شكاوى بتهديدات بالقتل ضد الشهود، وقضاة التحقيق. وفي عام ١٩٩٨م ذكر أن في كتاب تعليم مسيحي يُدعى (رويج ٣ Roeach 3)، تم تأليفه من قبل رجل دين مسيحي من بلجيكا، يشير إلى أن ممارسة الجنس مع الأطفال - كما يزعم - مقبولة داخل الكنيسة.

وخارج دوائر الكنيسة، فإن معظم حالات الاعتداء الجنسي تخضع لقانون كل دولة. ولحد نيسان/أبريل عام ٢٠١٠، تم إدانة العديد من مرتكبي الاعتداءات الجنسية المرتبطة بالكنيسة، في العديد من البلدان، وقد حوكموا من قبل السلطات العلمانية، وعند الاقتضاء، أدينوا، وحكم عليهم بالسجن.

سادساً: ألمانيا:

وفقا لمجلة الإيكونومست، وسيدني مورنينغ هيرالد، فإن الكثير من الكاثوليك يهجرون الكنيسة في ألمانيا، بسبب فضائح الاعتداءات الجنسية، حيث وصل عدد التاركين للكنيسة في شهر واحد من عام واحد، إلى ٤٧٢، في أبرشية ميونيخ، منذ بداية عام ٢٠١٠. بالإضافة إلى ذلك، تراجع الألمان عن الثقة ببابا الفاتيكان إلى حد كبير. وفي نهاية آذار/مارس عام ٢٠١٠م أصبح ٣٩٪ فقط من الألمان الكاثوليك يثقون بالبابا، في حين كانت النسبة ٦٢٪ في يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٠م.

وبعد فضيحة الاعتداءات الجنسية التي ضربت الكنيسة الكاثوليكية، عندما كُشف أن قرابة ٤ أربعة آلاف طفل تم الاعتداء عليهم جنسياً منذ عام ١٩٤٦م، طلب رئيس أساقفة ميونيخ (راينهارد ماركس) الإعفاء من مهامه بسبب (الفشل المؤسساتي).

وأعلن رئيس أساقفة ميونيخ (راينهارد ماركس) أنه طلب من البابا (فرنسيس) إعفاءه من مهامه، معترفا بـ (فشل) الكنيسة الكاثوليكية في (كارثة الاعتداءات الجنسية) داخل المؤسسة. وقال الكاردينال (ماركس)، الرئيس السابق لمؤتمر الأساقفة الألمان، في رسالة بعث بها إلى البابا: "بالنسبة لي، يتعلق الأمر بشكل أساسي بتقاسم المسؤولية عن كارثة الاعتداءات الجنسية التي ارتكبها مسؤولون في الكنيسة في العقود الأخيرة".

وأوضح أنه يدين، في رسالته المؤرخة في ٢١ أيار/مايو عام٢٠٢٠م، ونشرتها أبرشية ميونيخ: "فشل المؤسسة، أو النظام" في هذه الفضيحة الواسعة التي عصفت بالكنيسة الكاثوليكية الألمانية. وأضاف: إن التحقيقات والتقارير "أظهرت باستمرار حصول العديد من الإخفاقات الشخصية، والأخطاء الإدارية، وأيضا الفشل المؤسساتي، أو المنهج". وانتقد الكاردينال الزملاء الذين "يرفضون الاعتراف بأن هناك مسؤولية مشتركة في هذا الصدد"، مضيفاً: إن الكنيسة تواجه "طريقاً مسدوداً". وآمل أن تكون استقالته مؤشراً لبداية جديدة للكنيسة..

وأظهر استطلاع، جاء في فحواه أن ثلث الرهبان الكاثوليك بألمانيا متهمون بانتهاكات للأطفال. وفي السنوات القليلة الماضية هزت الكنيسة الكاثوليكية الألمانية تقارير كشفت عن مدى الاعتداءات الجنسية التي ارتكبها رجال دين بحق أطفال. وأظهر تقرير نشر في ٢٠١٨م، بتكليف من مؤتمر الأساقفة الألمان، خلال رئاسة ماركس، أن ١٦٧٠ رجل دين ارتكبوا اعتداء جنسياً ما بحق ٣٦٧٧ قاصراً، غالبيتهم صبيان، بين الأعوام ١٩٤٦م و٢٠١٤م. لكن معدي التقرير قالوا إنه من شبه المؤكد أن العدد الفعلي للضحايا أعلى بكثير.

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول عام٢٠٢٠م، أرسل البابا موفدَين إلى (أبرشية كولونيا)، للتحقيق بشأن "أخطاء محتملة"، في ردها على التقارير عن الاعتداءات الجنسية بحق أطفال.

و اعتذر (ماركس)، المعروف بأنه من الداعين البارزين لإدخال إصلاحات، نيابة عن الكنيسة، لضحايا الاعتداءات الجنسية. وفي نيسان/ أبريل الماضي امتنع عن قبول وسام استحقاق جمهورية ألمانيا الاتحادية، وسط انتقادات من مجموعات تمثل الضحايا، لرد الكنيسة على الفضائح.

سابعاً: فرنسا:

لقد شكل مجلس أساقفة فرنسا الكاثوليكي مجلساً تحقيقياً في انتهاكات جنسية بالكنيسة الكاثوليكية الفرنسية، واستند المجلس في ديباجة القرار إلى أن آلاف الأطفال كانوا ضحايا انتهاكات ارتكبها رجال دين كاثوليك منذ عام ١٩٥٠م، حسبما ذكر (جان مارك سوفيه)، رئيس اللجنة التي أعدت التقرير.

ويُعَدّ الكشف عن الانتهاكات في فرنسا، أحدث هزّة تعصف بالكنيسة الكاثوليكية، بعد سلسلة فضائح مماثلة في بلدان مسيحية كاثوليكية وبروتستانتية عديدة حول العالم، خلال السنوات العشرين الماضية. وقال (سوفيه) إن الانتهاكات كانت ممنهجة مضيفاً: إن الكنيسة أبدت "لا مبالاة عميقة وتامة، بل وقاسية، طوال سنوات"، وفضّلت حماية نفسها على حماية الضحايا. وأضاف: إن الكنيسة لم تكتف بعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الانتهاكات، بل غضت الطرف عنها، بتقاعسها عن الإبلاغ، وفي بعض الأحيان تركت الأطفال في معيّة المنتهكين، وهي على علم.

وأوضح رئيس لجنة التحقيق (جان مارك سوفيه)، لدى عرضه التقرير أمام الصحافيين: إن هذا العدد يصل إلى (٣٣٠) ألفاً، إذا ما أضفنا المعتدين العلمانيين العاملين في مؤسسات الكنيسة الكاثوليكية"؛ من معلمين في مدارس كاثوليكية، وعاملين في منظمات للشبيبة، وغيرهم.

وأكد (سوفيه) أن هذه الأعداد ليست مقلقة فحسب، بل مروعة، وتستدعي تحركاً أكيداً. وقال: إن المشكلة قائمة. وأضاف أن الكنيسة أظهرت عدم اكتراث تامّ بالضحايا، حتى القرن الحادي والعشرين، ولم تبدأ تغيير موقفها حقاً إلا عام ٢٠١٥م - ٢٠١٦م.

واحتسبت هذه الأعداد نتيجة تقدير إحصائي يضم هامش خطأ قدره ٥٠ ألف شخص، على ما أوضح رئيس لجنة التحقيق المستقلة. وقال (سوفيه)، الذي تولى رئاسة اللجنة في ٢٠١٨: إن الكنيسة الكاثوليكية أبدت "حتى مطلع الألفية لا مبالاة عميقة، لا بل قاسية، حيال الضحايا". وأضاف أنه بين ١٩٥٠م والعقد الأول من الألفية، "لم يتم تصديق الضحايا، أو الإصغاء إليهم، واعتبروا أنهم ساهموا بطريقة أو بأخرى بما حصل لهم".

من جانبها، أعربت الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية عن شعورها بـ(العار، والهول)، بعد صدور التقرير، طالبة (الصفح) من الضحايا. وقال رئيس مجمع أساقفة فرنسا (المنسنيور إريك دو مولان بوفور) قائلاً: "أود في هذا اليوم أن أطلب منكم الصفح، أطلب الصفح من كل واحد، وواحدة". وكان مجلس أساقفةٌ كاثوليك فرنسا قد شكل لجنة التحقيق المذكورة في نهاية عام ٢٠١٨م، لإلقاء الضوء على الانتهاكات، واستعادة ثقة الناس، في وقت يتضاءل فيه الحضور في الكنائس. ونددت اللجنة التي تتألف من ٢٢ عضواً، بظاهرة (نُظمية) منتشرة جداً في الكنيسة، واقترحت (الإقرار بمسؤولية الكنيسة). وأوضح رئيس اللجنة (جان مارك سوفيه) "المبدأ التوجيهي الأول الذي توصي به اللجنة، هو الإقرار بمسؤولية الكنيسة بما حصل منذ البدايات"، وطلب أيضاً (تعويضاً) مالياً لكل الضحايا.

ونقلت صحيفة (لوفيغارو) الفرنسية، عن تقرير اللجنة، أن أكثر من ٢١٦ ألف طفل وقعوا ضحايا لانتهاكات أو اعتداءات جنسية ارتكبها رجال دين كاثوليك في فرنسا حتى ٢٠٢٠م. وأشار رئيسها إلى أن "اللجنة نفسها حدّدَت نحو ٢٧٠٠ ضحية، لكن دراسة واسعة النطاق أجرتها مجموعات بحثية واستطلاعية، قدرت وجود نحو ٢١٦ ألف ضحية". وأردف: "هذا العدد يمكن أن يصل إلى ٣٣٠ ألفاً، إذا ما أضفنا إساءات المعتدين العَلمانيين العاملين في مؤسسات الكنيسة الكاثوليكية؛ من معلمين في مدارس كاثوليكية، وعاملين في منظمات للشبيبة، وغيرهم". وأضافت صحيفة (لوفيغارو): إن اللجنة كشفت أن نحو ٣٠٠٠ شخص من كهنة ورجال دين شاذين، تورطوا في جرائم جنسية، طالت أطفالاً في الكنيسة الكاثوليكية، مشيرة إلى أن هذه (تقديرات الحد الأدنى)، وأنها تعدّ المتوسط التقديري لأعداد تتراوح بين ٢٩٠٠ كحد أدنى، و٣٩٠٠ كحد أقصى. وقالت الصحيفة: إن معدل الأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات جنسية في الكنائس يصل إلى ضعف الانتهاكات

التي تحدث في أوساط أخرى مختلفة، بينها المدارس، ومنتجعات العطل، والمرافق الرياضية، أو الثقافية.

وأشارت صحيفة (لو فيغارو) إلى أن ٥٦% من حالات الاعتداءات الجنسية هذه حدثت بين عامي ١٩٥٠م و١٩٧٠م، و٢٢% منها بين ١٩٧٠م و١٩٩٠م، و٢٢% أيضاً بين عامَي ١٩٩٠م و٢٠٢٠م، , يُعَدّ ثبات النسبة المئوية هذا دليلاً على عدم تحسّن أوضاع حماية الأطفال في الكنائس منذ أكثر من ٣٠ عاماً.

والأرقام السابقة تعبّر عن متوسط الانتهاكات الجنسية التي تَعرّض لها الأطفال خلال ٧٠ عاماً، بين عامَي ١٩٥٠م و٢٠٢٠م، فيما كان ٨٠% من المُعتدَى عليهم أطفالاً ذكوراً، مقابل ٢٠% من الإناث. وقال (جان مارك سوفيه)، رئيس اللجنة التي أعدت التقرير: إن اللجنة جعلت كلام الضحايا (أساس عملها)، فأطلقت - في بادئ الأمر - دعوات لجمع شهادات على مدى ١٧ شهراً. وتلقت اللجنة ٦٥٠٠ اتصالاً، أو تواصلاً، من ضحايا، أو أقرباء ضحايا، ثم عقدت ٢٥٠ جلسة استماع طويلة، أو لقاءات استقصائية، ودقّقَت في كثير من المحفوظات التي تعود إلى الكنيسة، ووزارتَي العدل، والداخلية، وأرشيف صحفي، وغيرها.

وخلص تقرير اللجنة الوطنية الفرنسية أن نحو ٣ آلاف من مرتكبي الجرائم الجنسية بحق الأطفال، شغلوا مناصب داخل الكنيسة الكاثوليكية منذ خمسينيات القرن الماضي.

موقف البابا فرنسيس من فضائح الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية

ومن جانبه، أعرب البابا فرنسيس ، في ٢٠٢١/١٠/٦م، عن شعوره بـ(الخجل) إزاء التقرير، الذي نشر- حول الاعتداءات الجنسية في الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية منذ ١٩٥٠م، معتبراً أنها (لحظة عار). ودعا - في الوقت نفسه - المسؤولين الدينيين إلى :"الاستمرار في بذل كل الجهود لكي لا تتكرر هذه المأساة". وأضاف: "أعرب عن حزني وألمي للضحايا على الصدمات التي عانوا منها، وعن خجلي وخجلنا جميعاً لعدم قدرة الكنيسة لفترة طويلة على وضع هذه المشكلة في محور اهتماماتها".

وكشفت تقارير جديدة عن تورط أرفع رجل دين كاثوليكي في فرنسا، المطران (فيليب باربارين)، في التستر على حوادث اعتداء جنسي- طالت صبية صغاراً في الكشافة. ونفى رئيس أساقفة ليون، الكاردينال (فيليب باربارين)، الاتهامات الأخيرة الموجهة إليه، حول عدم إبلاغه السلطات عن اعتداءات جنسية حدثت في الأبرشية الكاثوليكية التابعة له، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وفي رده على الاتهامات، قال الكاردينال الفرنسي: "لا

أرى فيم أنا مخطئ بالتحديد. لم أحاول إخفاء شيء، ناهيك عن التستر على هـذه الحقـائق الرهيبة".

وتبرز قضية رئـيس الأسـاقفة المطـران (فيليـب باربـارين) وسـط مجموعـة جديـدة مـن الفضائح الجنسية التي أخذت تتكشف، وهزت الكنيسة الكاثوليكية برمتهـا، حيـث اعـترف أحد المقربين من البابا فرانسيس، الكاردينال الألماني (رينهارد ماركس)، بـأن "الملفـات التـي ربما وثقت تلك الأفعال الرهيبة، واحتـوت أسـماء المسـؤولين عنهـا، إمـا أنهـا أتلفـت، أو لم توجد بالأساس".

وكان البابا فرنسيس كتب في شهر حزيران/يونيو عام٢٠٢١م: إن "الكنيسة بأسـرها تشهد أزمة بسبب مسألة الانتهاكـات، ولا يمكـن للكنيسـة المضي قـدماً مـن دون معالجـة هـذه الأزمة". وأضاف: "سياسة النعامة لا تؤدي إلى نتيجة"، مشدداً على أن الكنيسة الكاثوليكيـة لا يمكنها "تحمّل عبء إخفاء الحقائق"، وهـي بحاجـة "للاعـتراف بخطاياهـا". وجـاء كـلام البابا فرنسيس، في معرض ردّه كتابياً على طلب الكاردينال الألماني (راينهارد ماركس)، رئـيس أساقفة ميونيخ، إعفاءه من مهامه، على خلفية سوء إدارة ملف الانتهاكات الجنسية داخـل الكنيسة، والتستر على فضائح، في جرعة دعم قوية لشخصية إصلاحية تندّد بشدة بإخفـاق الكنيسة الألمانية في التصدي لهذه الممارسات.

وكان البابا (فرنسيس) قد عقد مؤتمراً كاثوليكياً دولياً لبحث ظاهرة الاعتداءات الجنسـية التي تجتاح الكنيسة الكاثوليكية بكافة مستوياتها، حيث وصف البابـا المعتـدين بـ"أدوات الشيطان"، وبـ"الذئاب المفترسـة"، متعهـداً بمعالجـة الظـاهرة بجديـة قصـوى. وكـان البابـا فرنسيس قد اجتمع مع كبار الكنيسة في العالم، ومسؤولي جمعيات دينية، في شـهر فبرايـر/ شباط عام٢٠١٩م، وسط أزمة تمر بها الكنيسـة بسـبب فضـائح الاعتـداءات الجنسـية عـلى قاصرين. وطلب البابا من المسؤولين الكاثوليك لقاء ضـحايا هـذه الاعتـداءات في بلـدانهم، ودعا البعض منهم إلى الفاتيكان. وقال البابا فرنسيس، أمام حشد تجمع في ساحة القـديس بطرس للصلاة: "أدعوكم إلى الصلاة من أجل هذا اللقاء الذي أردته عملاً يعبر عن مسؤولية رعوية في مواجهة تحد عاجل في عصرنا". ويلتقي البابا رؤساء نحو مائة مؤتمر أسـقفي مـن كل القارات، مع كبار أساقفة الفاتيكان، ورؤساء الكنـائس الكاثوليكيـة الشرقية، ومسـؤولي جمعيات دينية. وطلب منهم البابا فرنسيس أن يلتقوا ضحايا تجاوزات جنسية في بلدانهم، ودعى بعض الضحايا أيضاً إلى الفاتيكان. وقـام البابـا - في وقـت سـابق- بعـزل الكاردينـال الأمريكي السابق (ثيودور ماكاريك)، البالغ ٨٨ عاماً، والمتهم بتجاوزات جنسـية قبـل حـوالي نصف قرن، في سابقة تاريخية حيال كاردينال في قضية اعتداء جنسي.

وقد شهدت أكبر كنيسة بروتستانتية في الولايات المتحدة، وهي المؤتمر المعمداني الجنوبي، فضيحة جنسية واسعة النطاق، كشف عنها صحافيون، وتورط فيها نحو ٤٠٠ كاهن، ومتطوع، ومرب، على امتداد عقدين.

وبشأن هذه الفضائح التي غطت العديد من رجال الدين الكاثوليك حول العالم، في الآونة الأخيرة، وتحديداً: في فرنسا، وإيرلنده، وبلجيكا، وهولندا، والنمسا، وإسبانيا، وأستراليا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وكندا، قال البابا فرانسيس: إن صدقية الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة قد تضررت بشكل كبير بفضيحة الانتهاكات الجنسية بحق لأطفال المتواصلة هناك. وأوضح - في رسالة وجهها إلى الأساقفة الأمريكيين الذين كانوا في لقاء ديني في شيكاغو -: إن جهود التغطية على هذه الجرائم تسببت في ضرر أكبر. ودعا الأساقفة إلى إنهاء الخلافات والتشاحن الداخلي، وإظهار الوحدة في تعاملهم مع الأزمة.

وقد تصاعدت حدة تعليقات البابا على الانتهاكات الجنسية بحق الأطفال بشكل مطرد، وفي رسالة موسعة نشرها الفاتيكان، قال البابا: إن "الأذى الناجم" عن تلك الأزمة تسبب في حالة من "الفرقة والشقاق" في صفوف الأساقفة الأمريكيين.

وحدد تقرير، أصدرته لجنة كبرى في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، أكثر من ١٠٠٠ ضحية تعرضوا لانتهاكات اقترفها مئات القساوسة، خلال سبعة عقود، في هذه الولاية وحدها. وفي يوليو/تموز ٢٠١٨م، وافق البابا على استقالة (الكاردينال ثيودور ماكاريك) أحد أبرز الشخصيات في الكنائس الأمريكية، في أعقاب مزاعم ارتكابه انتهاكات جنسية بحق مراهق. وفي أكتوبر/تشرين الأول عام٢٠١٨م تنحى مطران واشنطن العاصمة (الكاردينال دونال ويرل) عن منصبه، بعد انتقادات لتعامله مع حالات الانتهاكات.

ويقول الأب الألماني (هانز تسولنر)، عالم النفس الذي يجوب الكرة الأرضية لتثقيف الأساقفة: إن "الشخص الذي يلتقي بضحية في إحدى المرات، ويسمع صراخه طلباً للمساعدة، ويرى دموعه وجروحه النفسية والجسدية، لا يمكن أن يبقى كما كان من قبل".

وهنا يتبادر سؤال مفاده: لماذا تغلق فرنسا أكثر من ٣٠٠ مسجد، في اتهامات بأنها تبث التطرف الذي لا يتماشى وقوانين الجمهورية الفرنسية! بينما يتم اغتصاب أكثر من ٣٠٠ ألف طفل في فرنسا من قبل رجال الكنيسة الكاثوليك، تم بعضها داخل الكنائس، ولم تغلق فرنسا ولا كنيسة واحدة؟ لماذا لم يغلقوا الكنائس، رغم هذه الفضائح الأخلاقية التي هزّت العالم الحر؟!

وأين الرئيس الفرنسي (ماكرون) من فضائح كنيسته الكاثوليكية، وحقوق الطفولة المهدورة في بلاده، وبقية بلدان العالم الكاثوليكي، وهو الذي يطالب ليل نهار بحقوق المرأة الأفغانية، وتأسيس إسلام خاص على الطراز الفرنسي؟! فضلاً عن القضاء على الإسلام في جنوب الصحراء؟!

كيف يتم ذلك (الاغتصاب) في مؤسسة دينية مثل الكنيسة، التي يجب أن تكون مفيدة، وراعية للجميع؟ وكيف يولد هذا القَدْر من الوحشية داخلها؟! والاعتداء الجنسي على الأطفال هي جرائم قبل أن تكون خطيئة، تلك هي اعترافات أحد ضحايا الاغتصاب في أروقة الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية. تلك هي فرنسا مهد الثورات، وبلد الحريّات، ومعشوقة العلمانيين العرب!!

وعلى أي حال، فإن استغراق اليهود في الماديّات، كما يصفهم القرآن الكريم :{وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ}[سورة البقرة:٩٦]. جاءت المسيحية لإخراجهم من هذا التجاوز، فأسرفت هي الأخرى في المجال الروحي، عن طريق الرهبانية، {ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ}[سورة الحديد: ٢٧].

لقد وازنَ الإسلام بين متطلبات الروح وحاجيات الجسد، موازنة دقيقة، بحيث يلتقي عمل الدنيا بعمل الآخرة، وكلٌّ منهما عبادة لله تعالى، وتحقيقٌ لغاية الوجود الإنساني، بينما تأرجحت الأديان الأخرى بين الاهتمام بالنواحي المادية، كما هو الحال في اليهوديّة، وبين الإزراء بالمتاع الدنيوي، كما هو الشأنُ في النصرانيّة الدّاعية إلى الرهبنة، وتعذيب الجسد، من أجل رقي الروح وتهذيبها، بما في ذلك منع الزواج بين الكهنة!❐